أثر فعالية لجان وجودة المراجعة علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٥ وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات– دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

د. رضا محمود محمد عبد الرحيم

مدرس المحاسبة والمراجعة

بكلية التجارة –جامعة الاسكندرية

البريد الالكتروني : *reda.abdelrehim@alexu.edu.eg*

أثر فعالية لجان وجودة المراجعة علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٥ وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

د. رضا محمود محمد عبد الرحيم*

ملخص البحث

إستهدف البحث دراسة وإختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS في مصر عام ٢٠١٥ وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، ومدي تأثر هذه العلاقة بإختلاف فعالية لجان وجودة المراجعة، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة. ولتحقيق هدف البحث، تم تحليل الإصدارات والدراسات المحاسبية السابقة لإشتقاق فروض البحث، ثم تم إجراء دراسة تطبيقية علي بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٣ حتي ٢٠١٧ مع إستثناء عام ٢٠١٥ بأعتباره عام تبني معايير IFRS في مصر. وقد خلص البحث في شقه النظري إلي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية، له تأثير إيجابي علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. ولكن علي النقيض من ذلك خلص البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير سلبي معنوي لتبني معايير IFRS في مصر عام ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات إنتهي البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لمتغيري حجم الشركة ومستوي الرفع المالي علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بما يتفق مع الدراسات السابقة ، وسلبي معنوي لتاريخ نهاية السنة المالية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بعكس ما أتفقت عليه الدراسات السابقة. وأخيراً، فيما يتعلق بتأثير المتغيرات المعدلة علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، إنتهي البحث في شقه التطبيقي إلي أن الأثر التفاعلي لمتغير فعالية لجان المراجعة له تأثير سلبي معنوي، علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، في حين أن الأثر التفاعلي لمتغير جودة المراجعة له تأثير سلبي غير معنوي، علي العلاقة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر – فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات -فعالية لجان المراجعة – جودة المراجعة الخارجية.

---

* مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة -جامعة الاسكندرية

البريد الالكتروني : *reda.abdelrehim@alexu.edu.eg*

The impact of Audit Committees' Effectiveness and the Audit Quality on the Relationship between the Adoption of the International Financial Reporting Standards 2015 and The Audit Report Lag - An Empirical Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange.

The research aimed to study and test the relationship between the adoption of IFRS in Egypt 2015 and the audit report lag, the extent of this relationship was affected by the difference in the audit committee's effectiveness and the audit quality, as adjusted variables of the main relationship under study. To achieve the research objective, previous publications and accounting studies were analyzed to derive search hypotheses; an applied study was conducted on some companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2013 to 2017 with the exception of 2015 as the year of adopting IFRS standards in Egypt.

The research concluded in the theoretical apartment that the adoption of the International Financial Reporting Standards (IFRS) has a positive impact on audit report lag. However, the research in the Applied Apartment concluded that there is a significant negative impact of the adoption of IFRS standards in Egypt in 2015 on audit report lag.

Regarding the effect of the control variables on audit report lag, the research in the Applied Apartment concluded that the variables of the company size and the level of financial leverage are consistent with the previous studies in the presence of a significant positive effect on audit report lag, while there is a significant negative impact for the Fiscal Year-End on audit report lag, Contrary to what the previous studies agreed

Finally, with regard to the effect of the modified variables on the main relationship under study, the research concluded in the Applied Apartment that the interactive effect of the audit committees effectiveness has a significant negative effect, on the main relationship under study, while the interactive effect of the audit quality variable has a negative non-significant effect, on the main relationship under study.

***Keywords**: Adoption of International Financial Reporting Standards in Egypt - Audit Report Lag - Audit Committee Effectiveness - Audit Quality.*

١- مقدمة البحث:

شهدت العقود الاخيرة تطوراً إقتصادياً هائلاً أدى لإزالة الكثير من العوائق الإقتصادية بين الدول المختلفة، وإمتداد نشاط كثير من شركاتها خارج حدود دولها، وظهور مجموعة جديدة من المستثمرين والدائنين المهتمين بالقوائم المالية لتلك الشركات، وهو ما نتج عنه موضوعات وقضايا جديدة تستلزم الاهتمام من الفكر المحاسبي، وتؤدى فى نفس الوقت إلى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة فى ظل العولمة. (الصيرفي ،٢٠١٧ ; نمير،٢٠١٧)

ومع تزايد تشابك العلاقات الإقتصادية، وتعاظم أهمية المحاسبة ومعلومات التقارير المالية فى مجال إتخاذ القرارات. ومن أجل ضمان شفافية ومصداقية المعلومات التي توصلها القوائم المالية وتحقيق التوافق المحاسبى، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير التقارير المالية الدولية IFRS، التي تعد الركيزة الأساسية التى يتم الاستناد إليها عند إعداد القوائم المالية. وتعتمد تلك المعايير في ذلك علي المبادئ بدلا من القواعد والتي تتطلب درجة عالية من الحكم المهنى.(محمد،٢٠١٦)

وقد أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB علي أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية يتمثل في توفير المعلومات الهامة لمستخدمي هذه التقارير التي تساعدهم في إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، علي أن يتم نشرها في التوقيت المناسب قبل أن تفقد قيمتها وأهميتها في إتخاذ القرارات ولتحقيق الفائدة المرجوة منها.(الصيرفي،٢٠١٧ ; *Putra et al.,2018*): فقد أشار مجلسي IASB و FASB إلى أن وقتية المعلومات المحاسبية تعد من الخصائص المعززة لهذه المعلومات والتي يجب توافرها حتي يمكن الاستفادة من تلك المعلومات، ويعد تقرير مراقب الحسابات وسيلة مهمة يمكن من خلالها التأكيد علي مدي إمكانية الإعتماد علي معلومات المركز والأداء المالي للشركات، كما أن توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات من أهم العوامل المحددة لتوقيت إصدار التقارير المالية، فكلما ازدات فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، أدي ذلك إلي التاخر في إصدار التقارير المالية وبالتالي التأثير سلبا علي وقتية المعلومات، وهذا بدوره يؤثر علي قرارات مستخدمي هذه التقارير.(الصيرفي،٢٠١٧)

ولقد صدرت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لتحل محل معايير المحاسبة الدولية (IAS). ولقد تبنى العديد من الدول تطبيقها، إذ أنها تمثل مجموعة من المعايير المالية ذات الجودة العالية والتى تم إعدادها على أساس المبادئ وذلك بغرض تطبيقها على نطاق كبير لتوفير معلومات محاسبية أكثر دقة وشمول وفى التوقيت الملائم *(Fodio et al., 2015)*. ولقد تبنت مصر معايير التقارير المالية الدولية من خلال النسخة الجديدة المعدلة لمعايير المحاسبة المصرية لسنة ٢٠١٥، وهى ترجمة لمعايير التقارير المالية الدولية التى تحتاج لتكييفها بما يتلاءم مع

ظروف البيئة المصرية، وبيئة التقارير المالية فى مصر. كما تحتاج إلى تطوير كافة عناصر البنية التحتية فى مصر لكى تكون قادرة على اللحاق بالدول التى تبنت هذه المعايير (فرج، ٢٠١٩).

قد أتاح تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) رؤية جديدة لدراسة آثار وضع المعايير المحاسبية على العديد من الموضوعات التي منها أثرها على تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات التي تمثل أحد متغيرات المراجعة الخارجية المستخدمه لقياس كفاءة المراجعة ويمكن القول إن معايير التقرير المالي الدولية القائمة على أساس المبادئ التي تتضمن بدائل للاعتراف والقياس وتتيح للإدارة حرية الإختيار من بينها ، علاوة على زيادة استخدام محاسبة القيمة العادلة في معظم معايير التقرير المالي الدولية وأخيراً، تتسم بعض معاييرها بالتعقيد ولا توفر إرشادات لتفسيرها وبالتالي من المتوقع في ظل تبني IFRS أن يبذل مراقب الحسابات لوقت أطول في عملية المراجعة مما يزيد من فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات حتي يصدر تقريراً يمكن الاعتماد عليه من جانب أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم. *(Mohammed et al.,2018)*

ويمكن أن تتاثر قوة واتجاه العلاقة محل الدراسة بمجموعة من المتغيرات المعدله لها حيث أن وجود لجنة مراجعة فعالة سوف تؤدي إلي تحسين عملية إعداد القوائم المالية من قبل الإدارة وفقا لمعايير IFRS وكذلك مساعدة وتدعيم عمل مراقب الحسابات وكذلك فإن مكاتب المراجعة التي تتخصص في مراجعة قطاعات صناعية معينة يكون لديها من الخبره أن تقرير تصدر المراجعة في الوقت المناسب مع الالتزام بمعايير IFRS ، وأخيراً، يمكن أن تتاثر فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات إيجابا أو سلبا بمجموعة من المتغيرات الرقابية مثل حجم الشركة ومستوي الرفع المالي وتاريخ نهاية السنة المالية. (*Habib & Bhuiyan, 2011 ; Sultana & Van der Zahn, 2015 ; Mnif Sellami & Borgi Fendri, 2017)*

وقد تبنت مصر معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠١٥ بموجب القانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الصادر عن وزارة الاستثمار، وتم إصدار (٣٩) معيار تمثل ترجمة حرفية لمعايير التقرير المالي الدولية، ويعد هذا الإصدار من معايير المحاسبة المصرية أول تحديث لها منذ صدور المعايير المعمول بها حاليا بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦، وهي معايير متوافقة مع المعايير الدولية الحديثة وملزمة لجميع الشركات ويبدأ العمل بها بدءا من ٢٠١٦/١/١ (طلخان، ٢٠١٧). ووفقا لدراسة (السيد ، ٢٠١٨) بلغت متوسط فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات ٧٥ يوم في مصر خلال فترة الدراسة والتي تتضمن عام ٢٠١٦ وهو أول عام لتطبيق معايير IFRS وهي بذلك ضمن الفترة المحددة قانونا إلا أن هذه الدراسة لم تختبر العلاقة المباشرة بين تبني معايير IFRS وفترة تقرير مراقب الحسابات فهل ستزيد أو ستنخفض فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥؟

٢- مشكلة البحث :

يؤدي تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات إلي عدم تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من الحصول علي إحتياجاتهم من المعلومات في الوقت المناسب لأغراض إتخاذ القرارات وإنخفاض مستوي جودة المعلومات من وجهة نظر مستخدميها، مما يؤثر سلبا علي نفعية المعلومات الواردة في القوائم المالية ، حيث تستمد تلك المعلومات بعضا من نفعيتها من خلال إتاحتها في التوقيت المناسب لأصحاب المصلحة في الشركات وذلك قبل أن تفقد قدرتها علي التأثير في قراراتهم كما يستمد بعضا من نفعيتها أيضا من خلال خضوعها للتحقق قبل إتاحتها لمتخذي القرارات شريطة أن يتم ذلك بواسطة مراقب الحسابات المسئول عن إعداد تقرير المراجعة والذي تزداد فترة تأخير إصدار تقريره بعد تبني IFRS بسبب زيادة مساحة الحكم المهني للمحاسب المالي نتيجة إعتماده علي معايير التقارير المالية الدولية المعدة علي أساس المبادئ بدلا من القواعد مما يؤدي إلي بذل مراقب الحسابات الكثير من الجهد والإجراءات لكي يتحقق من مدي صحة وصدق المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والذي يترتب عليه التأخر في إصدار تقريره.

ويثير ما سبق تساؤلات عديدة تمثل الإجابة عليها جوهر مشكلة هذا البحث وهي:

ما هو المقصود بفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات؟ وما أهم مقاييسها ومردودها علي أصحاب المصالح؟ وما هو تبني معايير التقرير المالية الدولية (IFRS)؟ وما مردوده المهني؟ وما هو شكل واتجاه العلاقة بين تبني معايير التقرير المالية الدولية وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بصفة عامة ؟ وما أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في مصر بصفة خاصة ؟ وهل يختلف تأثير وطبيعة العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ في مصر وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بإختلاف فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية؟

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلي دراسة واختبار أثر تبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات وكذلك دراسة واختبار مدي إختلاف العلاقة محل الدراسة بإختلاف فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية، كمتغيرين معدلين.

٤- أهمية ودوافع البحث:

ترجع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية إلي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية تلعب دوراً مهماً في عملية التقرير المالي من خلال توحيد الاساليب والطرق المحاسبية وتسهيل القابلية للمقارنة وتعتمد معايير التقارير المالية الدولية علي المبادئ وليس القواعد مما يؤدي إلي زيادة إستخدام الحكم

الشخصي مما يترتب عليه بذل جهد ووقت اكبر في عملية المراجعة، وبالتالي تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. وبالتالي ترجع أهمية هذا البحث إلي ما سيتوصل إليه من نتائج مفيدة لاصحاب المصالح من تخفيض لعدم تماثل المعلومات بين الاطراف المختلفة وزيادة كفاءة المعلومات في سوق الأوراق المالية وإنخفاض عدم التاكد لمستخدمي التقارير المالية.

كما أن لهذا البحث أهمية علي المستوي العملي في مصر حيث يجب علي الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري تقديم القوائم المالية السنوية مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات خلال ٩٠ يوما من تاريخ نهاية السنة المالية. (الهيئة العامة لسوق المال، ١٩٩٢)[١] ، كما أكدت علي ذلك حديثا من خلال قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادر يونيو عام ٢٠١٩ والتي تتطلب ضرورة قيام الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية لتقديم نسخة من القوائم المالية السنوية مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات قبل بدء أول جلسة تداول تالية لتاريخ توقيع المراجع واعتمادها من الجمعية العامة خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية وإلا سوف يتم إيقاف التعامل علي أسهم الشركة لحين تسليم التقارير . (الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٩)

ورغم تعدد دوافع البحث إلا أن أهمها ندرة الدراسات المصرية التي قامت ببحث واختبار أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في مصر، وكذلك اختبار تأثير فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية كمتغيرات معدله للعلاقة محل الدراسة.

٥- حدود البحث :

تعتمد الدراسة علي قياس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات علي عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتي تاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة، حيث تعكس تلك الفترة الوقت اللازم لاداء عملية المراجعة وتقع تلك الفترة تحت مسئولية مراقب الحسابات، بينما لا تتناول الدراسة الفترة من تاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة حتي تاريخ الافصاح عن التقارير المالية، حيث تقع تلك الفترة تحت مسئولية إدارة الشركة. كما تركز الدراسة الحالية علي أثر تبني معايير التقرير الدولية في ٢٠١٥ دون ما صدر أخيراً من وزارة الاستثمار حول مستجدات معايير

---

(١) تم إنشاء الهيئة العامة لسوق المال في عام ١٩٧٩ كهيئة مستقلة تتبع وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية تتولي تنظيم وتنمية سوق رأس المال، والإشراف علي وتوفير ونشر المعلومات والبيانات الكافية عن سوق رأس المال والتحقق من سلامتها ووضوحها والكشف عن الحقائق التي تعبر عنها، مراقبة سوق رأس المال للتاكد من أن التعامل يتم علي أوراق مالية سليمة وأنه غير مصحوب بالغش أو النصب أو الأحتيال أو الإستغلال أو المضاربة الوهمية، وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له، وقد حلت الهيئة العامة للرقابة المالية بدلا من الهيئة العامة لسوق المال بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ وقد أسهمت الهيئة العامة للرقابة المالية في تطوير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من خلال إصدار قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية وإدخال عدة تعديلات علي هذه القواعد بهدف تحديثها (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٠).

التقارير المالية الدولية في ٢٠١٩. كما ركزت الدراسة علي المتغيرات المعدلة للعلاقة محل الدراسة، وهي فعالية لجان المراجعة وجودة عملية المراجعة الخارجية، وبالتالي يخرج عن نطاق الدراسة أي متغيرات أخري بخلاف ذلك مثل (جودة المراجعة الداخلية وفعالية الرقابة الداخلية)، كما يخرج عن نطاق الدراسة التطبيق علي المؤسسات المالية وأي شركات غير مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية. وأخيراً، فان قابلية النتائج للتعميم مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة وفترة الدراسة وأدوات القياس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة.

٦- فروض البحث :

سوف يتم لأحقا إشتقاق فروض الدراسة نظريا، وتظهر هذه الفروض علي النحو التالي:

الفرض الأول (H_1): يؤثر تبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ إيجابا علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

الفرض الثاني (H_2): يختلف التأثير الايجابي لتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بإختلاف فعالية لجان المراجعة.

الفرض الثالث (H_3): يختلف التأثير الايجابي لتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بإختلاف جودة المراجعة الخارجية.

الفرض الرابع (H_4): يختلف التأثير الايجابي لتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بإختلاف فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية معا.

٧-خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته، في ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث علي النحو التالي:

٧/١- فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: المفهوم والأهمية والمقاييس من منظور أصحاب المصالح.

٧/٢- تبني معايير التقارير المالية الدولية في مصر عام ٢٠١٥ : مراحل ومنافع التطبيق.

٧/٣- تحليل العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وإشتقاق الفرض الأول للبحث.

٧/٤- تحليل أثر المتغيرات المعدله للعلاقة محل الدراسة واشتقاق فروض للبحث من الثاني حتي الرابع.

٧/٥- نموذج ومنهجية البحث.

٧/٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٧ – فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات:المفهوم والأهمية والمقاييس من منظور أصحاب المصالح.

تقع مسئوليه إعداد القوائم المالية علي إدارة الشركة بهدف تلبيه إحتياجات كافة أصحاب المصالح من المعلومات التي توصلها هذه القوائم لتساعدهم في إتخاذ قراراتهم المختلفة، إلا أن هذة المعلومات لا يمكن الأعتماد عليها قبل أن يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات مستقل يصدر تقريره عن عملية المراجعة والذي يتضمن رأيه في مدي صدق وعدالة القوائم المالية، ولذلك يعتبر تقرير مراقب الحسابات المنتج النهائي لعملية المراجعة، وتنبع أهميته من أنه يضفي الثقة على المعلومات الواردة في القوائم المالية.(*Putra et al.,2018*)

وتعتبر الوقتيه في تقديم المعلومات من الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية كما أشار كل من (FASB) و (IASB) لأن لها أهمية كبري في تخفيض عدم تماثل المعلومات وعدم التاكد، لذلك زاد أهتمام الدراسات بظاهرة تأخير توقيت تقرير مراقبي الحسابات. حيث زيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يؤدي إلي التأخر في إصدار التقارير المالية وبالتالي التأثير سلبا علي جودة وقيمة المعلومات وهذا بدوره يؤثر علي قرارات مستخدمي هذه التقارير. *(Putra et al.,2018; Al-Ghanem & Hegazy,2011)*

وتسمي هذه الفترة وفقا لدراسات *(Putra et al.,2018; Al-Ghanem & Hegazy,2011; Nurparida,2018)* فترة تأخير إصدار المراجعة *Audit Delay* أو تسمي وفقا لدراسات *(Ahmed & Che-Ahmad,2016; Habib,2015)* بفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة *Audit Report Lag* . ويوجد أتفاق بين دراسات *(Putra et al.,2018; Al-Ghanem & Hegazy,2011; Nurparida,2018; Ahmed & Che-Ahmad,2016; Habib,2015)* علي مفهوم فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، بأنها الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة.

وركزت معظم الدراسات السابقة *(Putra & pratiwi,2018 ; Lestari & Nuryatno, 2018 ; Al-Ghanem & Hegazy, 2011)* علي قياس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بعدد الأيام (الفرق) بين تاريخ الأنتهاء من إعداد قائمة المركز المالي وتاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة، إلا أن دراسة *(Rusmin & Evans, 2017)* قامت بقياس تلك الفترة باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام بين تاريخ الأنتهاء من إعداد القوائم المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة.

وترجع أهمية فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات إلي أنها أحد العوامل المؤثرة على توقيت الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية حيث لا يتم الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية إلا بعد

عملية المراجعة وقيام مراقب الحسابات بإصدار تقريره الذي يضفي مزيد من الثقة وإمكانية الاعتماد على المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، وبالتالي إنخفاض فترة اصدار تقرير مراقب الحسابات تؤدي إلي إنخفاض عدم تماثل المعلومات وعدم التاكد مما يؤدي إلي زيادة جودة وكفاءة المعلومات لأصحاب المصالح المتنوعين عند قيامهم بعملية إتخاذا القرارات. (*Mohammed et al.,2018*)

ونظراً لأهمية فترة تأخير إصدار تقرير المراجع فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قانون رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢م ولائحته التنفيذية التى تتطلب قيام الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى بتقديم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات خلال ٩٠ يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية، بالإضافة إلي قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية لعام ٢٠١٩ التى تتطلب قيام الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى بتقديم نسخة من القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات قبل بدء أول جلسة تداول تالية لتاريخ توقيعه، وأن يتم إعداد القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة واعتمادها من الجمعية العامة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ نهاية السنة المالية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩).

وبالتالي الفترة التي يقوم خلالها مراقب الحسابات بعملية مراجعة القوائم المالية للشركات يجب أن تكون ضمن القواعد المنصوص عليها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية وهي تقديم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات خلال ٩٠ يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية، إلا أن هناك العديد من المتغيرات التي قد تؤدي إلي تخفيض أو زيادة تلك الفترة (تبني المعايير الدولية، فعالية لجان المراجعة، جودة عملية المراجعة، الخصائص التشغيلية للشركة، حوكمة الشركات).

٢/٧- تبني معايير التقارير المالية الدولية في مصر عام ٢٠١٥: مزاحل ومنافع التطبيق.

تعد المعايير والمبادئ المحاسبية بمثابة الإطار المنظم للإفصاح عن مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية متمثلا في القوائم والتقارير المالية، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تكون جودة تلك التقارير المالية مرتبطة بجودة وقوة المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك التقارير حيث يؤدي ذلك لزيادة الشفافية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية ببيئات الأعمال المختلفة مع زيادة إعتمادية أصحاب المصالح على القوائم المالية والتقارير المصدرة من جانب المنشأة كمصدر رئيسي للمعلومات اللازمة لمساعدتهم على إتخاذ القرارات. *(Khamis, 2016)*

وقامت مصر بتبني معايير المحاسبة الدولية (IAS) [٢] وفقا لقرار وزير الإقتصاد رقم ٥٠٣ لعام ١٩٩٧، وهو القرار الذي ألزم جميع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بتطبيق تلك المعايير التي تم ترجمتها ومحاولة إجراء تعديلات بسيطة عليها كي تتوافق مع بيئة الأعمال المصرية. وقبل ذلك كان الإعتماد بشكل رئيسي على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) والتي لم تكن تتضمن الكثير من التفاصيل التي من شأنها أن تعمل كمحدد للمقارنة بين القوائم المالية سواء بين الشركات بنفس البلد أو بلاد مختلفة. *(Ebrahim & Fattah,2015 ; Khamis,2016 ; Sawan & Alsaqqa,2013)*

ومع إصدار قرار وزير الإقتصاد بعام ١٩٩٧ أصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بعد ترجمتها إلى المصرية هو الإجراء القانوني الملزم لإفصاح الشركات عن قوائمها المالية، مع الإشارة إلى أن معالجة أي أمور لم تتضمنها المعايير المصرية سوف يتم فيها الرجوع إلى ما تنص عليه المعايير الدولية. وفي عام ٢٠٠٢ تم اصدار معايير التقرير المالي الدولية *(IFRS)* والتي تتضمن أمورا لم تكن في نطاق معايير المحاسبة الدولية *(IAS)* أو تفاصيل لم يتم التطرق إليها في المعايير الدولية. وهو ما صدر به قرار رسمي في عام ٢٠٠٢ برقم ٣٤٥ من وزير الإقتصاد، ثم أتبعه وزير الإستثمار بإصدارة لقرار رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ بغد تفعيل معايير التقرير المالي الدولية *(IFRS)* عندما نص على إصدار معايير مصرية جديدة عددها ٣٥ معيار متضمنة ما تم إصداره في معايير التقرير المالي الدولية*(IFRS)* حتى ذاك الحين. *(Ebrahim & Fattah,2015 ; Khamis,2016)*.

وفي عام ٢٠١٥ صدر قرار وزير الإستثمار رقم 110 ينص على إعادة تجديد معايير المحاسبة المصرية كي تتضمن كل ما تم إصداره من معايير التقرير المالي الدولية *(IFRS)* ليصبح عددها (٣٩) [٣] معيارا ، وإلغاء العمل بالمعايير التي صدرت بموجب قانون ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ والذي كان فقط يتضمن جزءا من معايير التقرير المالي الدولية التي تم تفعيلها إلى ذاك الحين. *(Ebrahim & Fattah,2015 ; Khamis,2016)*

ومع وجود تحول وتغيير في المعايير المحاسبية المطبقة فإنه في حكم المؤكد وجود مزايا محققة من ذاك التحول ينعكس بشكل واضح على القوائم المالية، ومن أهم المزايا التي يمكن تحققها

---

(٢) قبل صدور معايير المحاسبة الدولية IAS كان الإعتماد على مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية والتي تتضمن أساسيات الإفصاح المحاسبي الذي يهدف لتوفير المعلومات بشكل يناسب إحتياجات أصحاب المصالح. ثم كانت المرحلة الثانية في إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB لمعايير المحاسبة الدولية IAS لتكون الإطار الشرعي الأول للإفصاح المحاسبي لجميع الشركات في مختلف بيئات الأعمال، وصولا للتطور الأخير متمثلا في معايير التقرير المالي الدولية IFRS والتي تعد جزء من معايير المحاسبة الدولية . ويحقق التوجه نحو تطبيق معايير التقرير المالي الدولية ميزة لأصحاب المصالح، بتوفير قدر أعلى من المصداقية والشفافيه للمستثمرين والاعتماد على مفاهيم اكثر ملائمة لاوضاع السوق مما يتيح الفرصه لتوافر المعلومات في التوقيت المناسب وينعكس ذلك على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية وعلى جودة التقارير المالية ككل .(Hanefah & Singh,2012)

(٣) في عام ٢٠١٩ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ حيث قام بتعديل بعض المعايير و أضاف الي معايير ٢٠١٥ معايير جديدة وهي معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الخاص بالادوات المالية ومعيار رقم (٤٨) الخاص بالايراد عن عقود العملاء ومعيار رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير كما تم إضافة تفسير محاسبي رقم (١) بعنوان ترتيبات امتيازات الخجمات العامة الي هذه المعايير وتم الغاء معايير ارقام (٨) الخاصة بعقود الانشاءات ورقم (١١) الخاص بالايراد ورقم (٢٠) الخاص بالقواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التاجير التمويلي من معايير المحاسبة المصرية وهي خارج نطاق البحث لعدم توافر بيانات بعد التبني ٢٠١٩ (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ، ٢٠١٩)

نتيجة لتبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) في مصر هو زيادة جودة المعلومات المحاسبية الوازدة بالقوائم المالية من زيادة جودة الخصائص النوعية للمعلومات التي منها الدقة والشمول، وهو الأمر الذي ينعكس على من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومدى الحاجه إلى معلومات من مصادر أخرى. *(Fox et al.;2013; Mihai,2012)*

بالإضافة إلي ذلك أن تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) من المتوقع أن يعمل على تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة كأحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية وهو ما سيعمل على تخفيض تكلفة تشغيل المعلومات، بالإضافة إلى زيادة منفعة التقارير المالية للشركات وسهولة تحديد ربحية الشركات والاختيار بينهم لأغراض إتخاذ القرارات *(Brown,2013; Morris et al.,2013)* .

٣/٧- تحليل العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وإشتقاق الفرض الأول للبحث.

هناك العديد من الدراسات التجريبية *(Bonson-Ponte et al., 2008; Habib & Bhuiyan;2011; Amirul and Salleh ,2014; Habib, 2015; Fodio et al.;2015; Khlif & Achek, 2016; Segbefia,2016; Mohammed ET AL.,2018)* التي اختبرت تأثير العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) كمتغير مستقل علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات *(ARL)* كمتغير تابع، حيث أتفقت هذه الدارسات بشكل عام علي وجود علاقة إيجابية بين معاملات وعمليات IFRS وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

وهدفت دراسة *(Bonson-Ponte et al., 2008)* لاختبار العلاقة بين تبني IFRS وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات لعينة من ١٠٥ من الشركات الأسبانية المقيدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتي عام ٢٠٠٥ ، وتوصلت إلي وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين المتغيرات.

وفي نفس السياق هدفت دراسة *(Habib & Bhuiyan;2011)* اختبار تأثير التخصص الصناعي لمكتب المراجعة علي العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية *IFRS* وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في نيوزلاندا، بإستخدام ٥٠٢ مشاهدة للشركات خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتي عام ٢٠٠٨. وتوصلت إلي أن الزيادة في فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات نتيجة تبني المعايير ليس له علاقة معنوية بالتخصص الصناعي لمراقبي الحسابات.

---

(٤) توجد عدة طرق لاستخدام المعايير الدولية من جانب الدول، منها التوافق **Harmonizion** وهو محاولة تقليل الاختلافات بين معاييرها المحاسبية المحلية والمعايير الدولية والتي تتطلب وجود معايير قوية داخل تلك الدولة، أو التكييف **Adapting** وهي تبني المعايير الدولية مع تكييفها بما يلائم ظروف الدولة، أو التبني **Adoption** وهو تبني المعايير الدولية كماهي دون تعديل من خلال ترجمتها وهو المدخل المتبع في الدول التي ليس لديها مهنة قوية مثل مصر. (طلخان ،٢٠١٧)

وفي نفس السياق هدفت دراسة *(Amirul and Salleh ,2014)* إلي اختبار العلاقة بين تبني IFRS وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات لعينة من ٢٥٧ شركة من الشركات الماليزية المقيدة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلي ٢٠١١ والتي توصلت إلي أن فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات تزايدت بشكل معنوي بعد تبني *IFRS* بسبب تعقد العمليات والقوائم المالية نتيجة الاعتماد علي *IFRS* نتيجة لكونها سمحت بمزيد من الحكم الشخصي والقيمة العادلة، الأمر الذي يتطلب من مراقب الحسابات ساعات عمل أضافية في عملية المراجعة مما يزيد من فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

وقامت دراسة *(Habib, 2015)* عمليا باختبار تأثير التغيرات في تبني الصين لمعايير محاسبية جديدة علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وتم التطبيق علي عينة من ٩٩٦٩ مشاهدة للشركات الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتي ٢٠١١، وأضحت الدراسة أن فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات تعرف علي أنها الفترة بين نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ تقرير مراقب الحسابات، وأن هذا التعريف لتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يمثل كلا من الإدارة عندما تقوم بإعداد القوائم المالية ومراقبي الحسابات عندما تقوم مراجعة القوائم المالية والتي تلعب دور كبير في تخفيض هذه الفترة.

من منظور الإدارة يولد تبني معايير معايير التقرير المالي الدولية تعديلًا في النماذج التقليدية للتقارير المالية المستخدمة من قبل الشركات ويتطلب عملية تكيف من جانب الإدارة فيما يتعلق بعرض المعلومات المالية وتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة وهذا يعني أن تبني IFRS قد يزيد من تأخير الإدارة في تقديم المعلومات المالية إلى مراقبي الحسابات. ومن منظور مراقبي الحسابات، يرتبط تبني معايير معايير التقرير المالي الدولية بمزيد من مخاطر المراجعة. حيث تقوم معايير *IFRS* علي أساس المبادئ، مما يعني ضمناً أن مراقبي الحسابات يجب عليهم التعامل مع الأحكام الإدارية المتزايدة فيما يتعلق بقواعد الأعتراف (مثل الأصول غير الملموسة) والتصنيف (مثل الأدوات المالية) عند إجراء مهمة المراجعة الخاصة بهم. ويؤدي هذا إلى تأخيرات طويلة في المراجعة بعد تبني معايير معايير التقرير المالي الدولية. وتوصلت الدراسة إلي وجود زيادة معنوية في فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في الصين بعد تبني المعايير المحاسبية الجديدة

وإستهدفت دراسة *(Fodio et al.,2015)* اختبار تاثير تبني معايير *IFRS* ومتغيرات رقابية أخري تتمثل في حجم الشركة وعمر الشركة ونوع مكتب المراجعة علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات علي عينة من البنوك النيجيرية خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠١٣ وتوصلت الدراسة، بإستخدام تحليل الأنحدار المتعدد، إلي وجود تأثير معنوي إيجابي بين تبني معايير التقرير المالي الدولية ووقتية المراجعة، كما توصلت الدراسة إلي أن حجم الشركة ونوع مكتب المراجعة وعمر

الشركة لها تأثير معنوي علي وقتية المراجعة. وأوصت الدراسة بأنه يجب علي مراقبي الحسابات عمل جهود أضافية مع تعقد عمليات معايير التقرير المالي الدولية وذلك من أجل تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، كما يجب علي الجهات التنظيمية مثل بورصة الأوراق المالية وضع اللوائح والمواعيد النهائية لاصدار تقارير المراجعة.

وإستهدفت دراسة *(Khlif & Achek, 2016)* تحليل ٢٦ من الدراسات التجريبية التي تختبر العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية والمراجعة الخارجية من خلال التركيز علي اختبار أربع موضوعات تخص المراجعة وترتبط بتبني معايير IFRS وهي أتعاب المراجعة وسوق المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات ونوع المراجع وتوصلت الدراسة إلي أن تبني *IFRS* يؤدي إلي زيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وتم إرجاع ذلك إلي أن تبني *IFRS* ترتب عليه مجهود أضافي لمراقب الحسابات نتيجة اعتماد هذه المعايير علي الأحكام الشخصية وتعقد تطبيق بعض المعايير.

وقامت دراسة *(Segbefia,2016)* بتقييم تأثير كل من التبني الاجباري لـ IFRS وآليات حوكمة الشركات (حجم المجلس وفعالية لجنة المراجعة ، واستقلال المجلس وهيكل الملكية) علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات علي عينة من الشركات المقيدة بماليزيا خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتي ٢٠١٤ وباستخدام تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغيرات توصلت الدراسة إلي تزايد فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بعد تبني IFRS بمتوسط فترة مراجعة ١٠٩ يوم ولا يوجد إختلاف معنوي للعلاقة عند أختبارها قبل وبعد التبني بمعني عدم وجود تأثير معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

وأما دراسة *(Mohammed et al.,2018)* فقد أختبرت العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وفترة تأخير إصدار المراجعة لعينة ١٠١ من الشركات النيجيرية بعدد ٥٠٥ مشاهدة لخمس سنوات والتي تم الحصول علي بياناتها من التقارير المالية لهذه الشركات وباستخدام تحليل الانحدار، توصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية بين تبني المعايير وفترة تأخير إصدار المراجعة إلا أنه يوجد تأثير معنوي لكل من خصائص لجنة المراجعة وأسم المراجع بتخفيض فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن أسباب زيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات نتيجة تبني IFRS يؤدي بدوره إلي التأخر في الإفصاح والأعلان عن القوائم المالية وتخفيض منفعة وإمكانية الاعتماد علي هذه المعلومات من قبل اصحاب المصالح، أن IFRS معده علي أساس المبادئ وليس القواعد بما يسمح بمزيد من الأحكام الشخصية لإعتماد كثير من المعايير المحاسبية علي مفهوم القيمة العادلة، ولإعتماد بعض المعايير المحاسبية علي المعلومات المستقبلية مثل معيار المحاسبة الدولي رقم

٣٦ الخاص بإختبار التدهور، بالإضافة إلي أن العوائق والحواجز التي تتضمنها IFRS لا تظهر فقط من جانب المعاملة المحاسبية ولكن تظهر أيضا في صعوبة الإلتزام بمتطلبات التقرير والإفصاح الأكثر تفصيلاً.

وتؤدي هذه الأسباب إلي تعقد العمليات وتعديل نماذج القوائم والتقارير المالية التي تعد وفقا لهذه المعايير وقيام مراقب الحسابات ببذل جهد إضافي وساعات عمل أطول في عملية المراجعة للإلتزام بمتطلبات هذة المعايير، مما يترتب عليه زيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات عن المعدل الطبيعي المسموح به في مصر وهو ٩٠ يوم من تاريخ نهاية السنة المالية: وبناء علي تحليل وتقييم الدراسات السابقة يتوقع الباحث وجود تأثير إيجابي بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى بيئة التقارير المالية المصرية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وبالتالي يمكن إشتقاق الفرض الأول للدراسة علي النحو التالي:

الفرض الأول (H1): يؤثر تبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ إيجابا علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

٤/٧ – تحليل أثر المتغيرات المعدله للعلاقة محل الدراسة وإشتقاق فروض للبحث من الثاني حتي الرابع.

فيما يلي سوف يتم تحليل تأثير كل من فعالية لجان المراجعة *Audit Committee Effectiveness* وجودة المراجعة الخارجية *Audit Quality* كمتغيرات معدلة للعلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية كمتغير مستقل وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات كمتغير تابع.

١/٤/٧ – تحليل أثر فعالية لجان المراجعة علي العلاقة محل الدراسة وإشتقاق الفرض الثاني:

تعتبر لجان المراجعة بمثابة أحد المكونات الرئيسية لتفعيل حوكمة الشركات القوية، وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين كحد أدنى، ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها، على أن يتوافر باللجنة خبرة مالية ومحاسبية ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات على الأقل في السنة بمعدل إجتماع كل ثلاثة شهور، وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسئولياته، والتأكد من سلامة هيكل الرقابة الداخلية وتنفيذه، ودعم استقلال ومتابعة المراجع الداخلي والخارجي، وضبط جودة التقارير المالية والالتزام باللوائح والقوانين(*Krishnan & Lee,2009*).

وهناك العديد من الدراسات التي تدرس وتختبر فعالية لجان المراجعة وعلاقتها بتبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS أو بفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات ARL حيث أتفقت بعض الدراسات *(Alanezi & Albuloushi, 2011; Bryce & Mather,2015; Mnif Sellami & Borgi Fendri, 2017)* علي اختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وخصائص

وفعالية لجان المراجعة حيث هدف دراسة(*Alanezi & Albuloushi, 2011*) إلي اختبار تأثير العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة ومستوي الأفصاح المطلوب وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية في الكويت. وبإستخدام تحليل الانحدار المتعدد لعينة من ٦٨ شركة من الشركات الكويتية المقيدة في نهاية ٢٠٠٧ توصلت الدراسة إلي أن وجود لجنة مراجعة فعالة يرتبط بشكل معنوي وإيجابي بمستوي الإفصاح المطلوب وفقا لمعايير IFRS.

وفي نفس السياق هدفت دراسة (*Bryce & Mather,2015*) إلي اختبار ما إذا كانت لجنة المراجعة ستكون فعالة في تعزيز جودة المحاسبة في ظل تبني معايير التقرير المالي الدولية مقارنة بما قبل التبني، وتوصلت الدراسة أنه في ظل عولمة أسواق المال نشأت الحاجة إلي إستخدام معايير محاسبية موحدة في جميع أنحاء العالم لتوفير معلومات تتمتع بالدقة والشفافية يعتمد عليها المستثمرين وأصحاب المصالح في عملية إتخاذ القرارات، بالإضافة إلي أن تبني IFRS تقوم بإزالة القيود والعوائق أمام التدفقات الرأسمالية الدولية بتخفيض الإختلافات في متطلبات وتكلفة التقرير المالي، وأخيراً، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية بين المتغيرات.

ولقد أتفقت دراسة (*Mnif Sellami & Borgi Fendri, 2017*) مع الدراستين السابقتين علي اختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وفعالية لجنة المراجعة من خلال عينة من ١٢٠ شركة من الشركات غير المالية المقيدة في بورصة جوهانسبرج الجنوب أفريقية خلال الفترة من ٢٠١٢ حتي ٢٠١٤ وبأستخدام تحليل الانحدار، توصلت الدراسة إلي أن تطبيق والإلتزام بمعايير التقرير المالي الدولية تأثر بإستقلال لجنة المراجعة بعلاقة معنوية إيجابية مع ذلك لم تتواصل نتائج الدراسة لتأثير معنوي لكل من حجم لجنة المراجعة وعدد إجتماعاتها علي تطبيق معايير IFRS وفيما يتعلق بعلاقة الخبرة المالية لأحد أعضاء لجنة المراجعة بتطبيق معايير IFRS توصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية إيجابية بين المتغيرات.

وعلي الجانب الأخر قامت دراسات (*Rochmah Ika & Mohd Ghazali,2012; Sultana & Van der Zahn, 2015; Al-Qublani, 2016*) باختبار العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، حيث هدفت دراسة (*Rochmah Ika & Mohd Ghazali,2012*) إلي فحص العلاقة بين فعالية لجان المراجعة ووقتية التقارير من خلال اختبار ما إذا كان هناك أي علاقة بين فعالية لجان المراجعة وتقديم المعلومات المالية التي تم مراجعتها إلي بورصة الأوراق المالية الاندونسية (فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات) وذلك علي عينة من ٢١١ شركة من الشركات المقيدة وبإستخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين المغيرات، توصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية بين المتغيرات حيث تشير النتائج إلي أن الشركات التي لديها فعالية في لجان المراجعة يمكنها تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وفي نفس السياق اتفقت دراسة (*Sultana & Van der Zahn, 2015; Al-Qublani, 2016*) علي أن خصائص لجان المراجعة المقاسة بإستقلال لجنة المراجعة وخبرة لجنة المراجعة وعدد إجتماعاتها وحجم لجنة المراجعة وتدوير رئيس لجنة المراجعة مع فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات المقاسة بعدد الايام من تاريخ نهاية السنة المالي إلي تاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة، توصلت إلي وجود علاقة معنوية بين بعض عناصر لجان المراجعة مثل الخبرة المالية وعدد إجتماعات لجنة المراجعة وبين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وأوصت الدراسات بأن الخبرة السابقة لأعضاء لجنة المراجعة بأختصاصات ومهام لجنة المراجعة لها تأثير معنوي علي وقتية التقارير المالية.

وقد أتفقت غالبية الدراسات (*Rochmah Ika & Mohd Ghazali,2012; Sultana & Van der Zahn; 2015; Segbefia,2016; Al-Qublani, 2016*) علي أن يتم قياس فعالية لجان المراجعة وفقا لمؤشر *DeZoort et al.'s (2002)* الذي يتكون من ٩ عناصر ويتم الحصول علي بياناتهم ومدي وجودها من عدمه من التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

١	إستقلال لجنة المراجعة: من خلال أن يكون جميع أعضاؤها غير تنفيذيين.
٢	الخبرة المالية : أن يتوافر في أحد اعضاء لجنة المراجعة الخبرة المالية..
٣	الاجتماعات : أن يكون هناك تكرار في مقابلات لجنة المراجعة ٤ مرات علي الاقل..
٤	حجم لجنة المراجعة : أن تتكون لجنة المراجعة من ٣ أعضاء علي الاقل.
٥	عرض، والإفصاح عن، تقرير لجنة المراجعة مرة علي الاقل ضمن التقرير السنوي للشركة.
٦	أن تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الآليه المطبقة لمراجعة المعلومات المالية للشركة.
٧	أن تقوم لجنة المراجعة بمراجعة مدي فعالية وتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية.
٨	أن تقوم لجنة المراجعة بمتابعة أعمال مراقبي الحسابات والتنسيق معهم.
٩	أن تقوم لجنة المراجعة بمراجعة مدي تنفيذ اللوائح والقوانين.

وبناء علي تحليل الدراسات السابقة لمتغير فعالية لجان المراجعة كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة يتوقع الباحث وجود تأثير لفعالية لجان المراجعة على العلاقة محل الدراسة فى بيئة التقارير المالية المصرية وبالتالي يمكن إشتقاق الفرض الثاني للدراسة علي النحو التالي:

الفرض الثاني (H2): يختلف التأثير الإيجابي لتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بإختلاف فعالية لجان المراجعة.

٧/٤/٢- تحليل أثر جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات) على العلاقة محل الدراسة وإشتقاق الفرض الثالث:

يقصد بالتخصص الصناعي لمكتب المراجعة أداء خدمات المراجعة إلى عميل (شركة) ينتمى إلى قطاع معين من الصناعة بواسطة مراجعين متخصصين فى هذا القطاع مما يؤدى إلى إكتساب المزيد من المعرفة والخبرة المتعلقة بطبيعة العمليات التى تقوم بها الشركات والقدرة على اكتشاف المخاطر المرتبطة بشركات هذا القطاع. *(Bills et al., 2014)*

وترجع أهمية التخصص الصناعي لمكتب المراجعة فى مراجعة قطاع معين إلى تحقيق العديد من المزايا التى تتمثل فى رفع مستوى جودة الأداء المهنى لخدمات المراجعة من خلال تحسين دقة تقدير المخاطر، اكتشاف حالات الغش وأساليب إدارة الأرباح، وتضييق فجوة التوقعات القائمة فى واقع مهنة المراجعة *(Habib & Bhuiyan, 2011)* ، تخفيض تكاليف أداء خدمات المراجعة من خلال انخفاض مقدار الجهد اللازم لأداء عملية المراجعة، وتعزيز القدرة فى الحد من العوامل التى تؤدى إلى فشل عملية المراجعة التى تتمثل فى نقص الكفاءة المهنية المطلوبة، الشك فى درجة استقلال المراجع، إنخفاض قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الأخطاء فى القوائم المالية، عدم قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى عدم تحفظ المراجع بشأن الاستمرارية. *(DeBoskey & Jiang, 2012)*

وعلى الرغم من المزايا التى يمكن تحقيقها من التخصص الصناعي لمكتب المراجعة إلا أن هناك العديد من الانتقادات التى وجهت إلى التخصص المهنى والتى تتمثل فى خوف الشركات من نقل المعلومات الخاصة بهم إلى المنافسين فى نفس القطاع، كما أن الشركات صغيرة الحجم تميل إلى إختيار مكتب المراجعة من خلال العلاقات الشخصية *(Rusmin & Evans,2017)* ، تخفيض إستقلال مكاتب المراجعة من خلال زيادة إعتمادها على الشركات فى قطاع معين وما يرتبط به من خدمات أخرى بخلاف مهام المراجعة الخارجية لتلك الشركات *(Zerni ;2012)*.

وقامت العديد من الدراسات *(Lee et al.,2009; Habib & Bhuiyan, 2011; Habib, 2013; Dao & Pham, 2014; Rusmin & Evans, 2017)* بأختبار العلاقة بين التخصص المهنى لمكتب المراجعة، كمقياس لجودة المراجعة، وفترة تأخير تقرير المراجع وتوصلت إلى أن التخصص المهنى يؤدى إلى إنخفاض فترة تأخير تقرير المراجع نظراً لأن مكاتب المراجعة المتخصصة تحتاج فترة أقل لفهم النظم المحاسبية، القواعد الضريبية، متطلبات أنظمة التقارير المالية، حل المشاكل والقضايا المحاسبية المعقدة، فضلاً عن اكتساب خبرة اكتشاف الأخطاء الهامة مقارنة بمكاتب المراجعة غير المتخصصة مما يؤدى إلى مراجعة القوائم المالية للشركات محل المراجعة فى وقت أقل وما يترتب عليه من إنخفاض فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

وقد اتفقت غالبية الدراسات (*Lee et al.,2009; Habib & Bhuiyan, 2011; Habib, 2013; Dao & Pham, 2014; Rusmin & Evans, 2017*) علي أن يتم قياس جودة المراجعة الخارجية بأحد خصائصها المتمثلة في التخصص الصناعي لمكتب المراجعة من خلال الخطوات التالية: تحديد نسبة اجمالي اصول الشركات التي يقوم مكتب المراجعة بمراجعتها لقطاع معين إلي اجمالي اصول هذا القطاع ، تم تحديد نسبة قياسية للمقارنة وهي [(١ ÷ عدد شركات القطاع) × ٠.٥] ، إذا كانت الحصة السوقية لمكتب المراجعة من قطاع معين اكبر من المؤشر القياسي أن مكتب المراجعة يكون متخصص ويأخذ القيمة (١) أما إذا كان بخلاف ذلك يأخذ القيمة (٠).

ويتوقع الباحث وجود تأثير لجودة المراجعة الخارجية مقاسة بالتخصص الصناعي لمكتب المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بعد تبنى معايير التقارير المالية الدولية فى بيئة التقارير المالية المصرية وبالتالي يمكن إشتقاق الفرض الثالث للدراسة علي النحو التالي:

الفرض الثالث (H3): يختلف التأثير الإيجابي لتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بإختلاف جودة المراجعة الخارجية.

ويري الباحث أنه من المنطقي أن نتوقع تأثيرا أكبر لمتغيري فعالية لجان المراجعة والتخصص الصناعي معا على العلاقة محل الدراسة مقارنة بتأثير كل منهما علي حده. ومن ثم يمكن إشتقاق الفرض الرابع للدراسة علي النحو التالي:

الفرض الرابع (H4): يختلف التأثير الإيجابي لتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بإختلاف فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية معا.

٣/٤/٧- أهم المتغيرات الرقابية المؤثرة علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

هناك العديد من المتغيرات التي أتفقت غالبية الدراسات (*Afify, 2009 ; Alkhatib & Marji, 2012 ; Austine.et.al, 2013 ; Vuko & Cular, 2014; Habib,2015; Hassan, 2016*) ، علي تأثير المعنوي سواء إيجابا أو سلبا علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات منها حجم الشركة ومستوي الرفع المالي وتاريخ نهاية السنة المالية، وسوف يتم تناولهم بإيجاز فيما يلي:

١/٣/٤/٧- حجم الشركة Firm Size:

هناك العديد من الدراسات التي حددت وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في كلا من الإقتصاديات المتقدمة والنامية، بعض الدراسات (*Afify, 2009; Vuko & Cular, 2014; Habib,2015; Ahmeda & Che-Ahmada, 2016; Hassan, 2016*)

يتوقع وجود علاقة معنوية سلبية بين حجم الشركة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وتم تفسير ذلك بأن الشركات كبيرة الحجم تكون لديها إجراءات رقابة داخلية قوية ولديها من الموارد التي من خلالها تستطيع دفع أتعاب أضافية لمراقب الحسابات لإنهاء أعمال المراجعة في أقل فترة ممكنة بعد نهاية السنة المالية، والبعض الأخر من الدراسات *(Eghliaow, 2013; Suryanto, 2016; Lestari & Nuryatno, 2018)* يتوقع وجود علاقة معنوية إيجابية بين حجم الشركة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات حيث يكون لدي الشركات الكبيرة العديد من العمليات المعقدة وكذلك بعض العناصر التي يزداد حجمها بشكل كبير مثل المخزون وتحتاج وقت أكبر للمراجعة. وأخيراً، دراسات أخري *(Pizzini & Ziegenfuss, 2014; Alfraih, 2016; Nurparida, 2018)* وضعت حجم الشركة من المتغيرات الرقابية التي يمكن أن تؤثر علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات إلا أنها لم تحدد إتجاه هذه العلاقة سلبية أم إيجابية.

ويخلص ويتوقع الباحث مما سبق وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع عدم توقع إتجاه العلاقة لعدم أتفاق الدراسات السابقة وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q1: هل يؤثر حجم الشركة علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في سياق العلاقة بين تبني IFRS وهذه الفترة؟

٢/٣/٤/٧ – مستوى الرفع المالي *Leverage* :

يستخدم الرفع المالي الذي كمؤشر لقياس مدى قدرة الشركات على مقابلة إلتزاماتها وتعهداتها المالية في تاريخ الاستحقاق (مقاسه بنسبة إجمالي الالتزامات المتداولة وغير المتداولة إلى إجمالي الأصول) *(Al-Ghanem & Hegazy, 2011)* ويوجد وجهتي نظر للدراسات السابقة التي تختبر العلاقة بين مستوي الرفع المالي وفترة تأخير إصدارتقرير مراقب الحسابات، حيث أتفقت دراسات *(Vuko & Cular, 2014; Alkhatib & Marji, 2012 ; Al-Ghanem & Hegazy, 2011)* على أن هناك علاقة إيجابية بين درجة الرفع المالي وبين فترة تأخير إصدارتقرير مراقب الحسابات، وقد يكون ذلك راجعاً إلى أن الشركات ذات مستويات الرفع المالي المرتفع تستغرق وقت أطول فى عملية المراجعة للتأكد من كافة شروط المديونية وخاصة فى حالة زيادة عدد دائنى الشركة، أو يرجع إلي أن المستويات المرتفعة لهذه النسبة سيترتب عليها إحتمال تزايد مخاطر الأفلاس أو الأحتيال الإداري مما يترتب عليه زيادة الوقت الذي يحتاجة مراقبي الحسابات لإستكمال أختبارات المراجعة الأساسية.

وعلى النقيض مما سبق أتفقت دراسات أخرى *(Segbefia,2016; Mohammed et al.,2018)* علي وجود علاقة سلبية بين نسبة إجمالي الديون إلي إجمالي الاصول وفترة تأخير إصدارتقرير مراقب الحسابات والتي ترجع إلي أن الشركات ذات مستويات الرفع المالي المرتفع تتعرض

لضغوط كبيرة من جانب الدائنين لتقديم المزيد من المعلومات بشكل سريع لتقييم أداء الشركة وتحديد مركزها المالى ومدى الإلتزام بشروط المديونية مما يمثل ضغوط علي مراقبي الحسابات في إستكمال عملية المراجعة في أقل وقت بعد إنتهاء السنة المالية.

ويخلص ويتوقع الباحث مما سبق وجود علاقة معنوية بين مستوي الرفع المالي وفترة تأخير إصدارتقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع عدم توقع إتجاه العلاقة لعدم أتفاق الدراسات السابقة وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q2: هل يؤثر مستوي الرفع المالي علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في سياق العلاقة بين تبني IFRS وهذه الفترة؟

٧/٤/٣/٣- تاريخ نهاية السنة المالية *Fiscal Year-End* :

أتفقت العديد من الدراسات *(Habib, 2011; Austine.et.al, 2013; Dao & Pham, 2014 ; Farag, 2017)* علي أن تاريخ نهاية السنة المالية يمثل إحدى المتغيرات المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة لأنه يمثل وقت تنفيذ الكثير من عمليات المراجعة وتزيد فيه مهام المراجعة بمكاتب المراجعة مما يؤدى إلى طول الفترة اللازمة لتنفيذ أعمال المراجعة وبصفة خاصة إذا كان تاريخ نهاية السنة المالية لمعظم الشركات هو نهاية ديسمبر. وقد قامت بعض الدراسات باختبار العلاقة بين تاريخ نهاية السنة المالية وفترة تأخير إصدارتقرير مراقب الحسابات حيث توصلت دراسة *(Dao & Pham,2014)* إلى وجود علاقة طردية بين تاريخ نهاية السنة المالية فى ديسمبر وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات حيث يمثل ذلك التاريخ ضغط موسم المراجعة بتنفيذ الكثير من أعمال المراجعة فى مكاتب المراجعة، بينما توصلت دراسة كل من *(Habib,2011;Farag, 2017)* إلى عدم وجود علاقة بين تاريخ نهاية السنة المالية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

ولذلك يتوقع الباحث أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتأخير إصدار توقيت إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي:

Q3: هل يؤثر تاريخ نهاية السنة المالية على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في سياق العلاقة بين تبني IFRS وهذه الفترة؟

٥/7- نموذج ومنهجية البحث.

١/٥/٧- نموذج البحث:

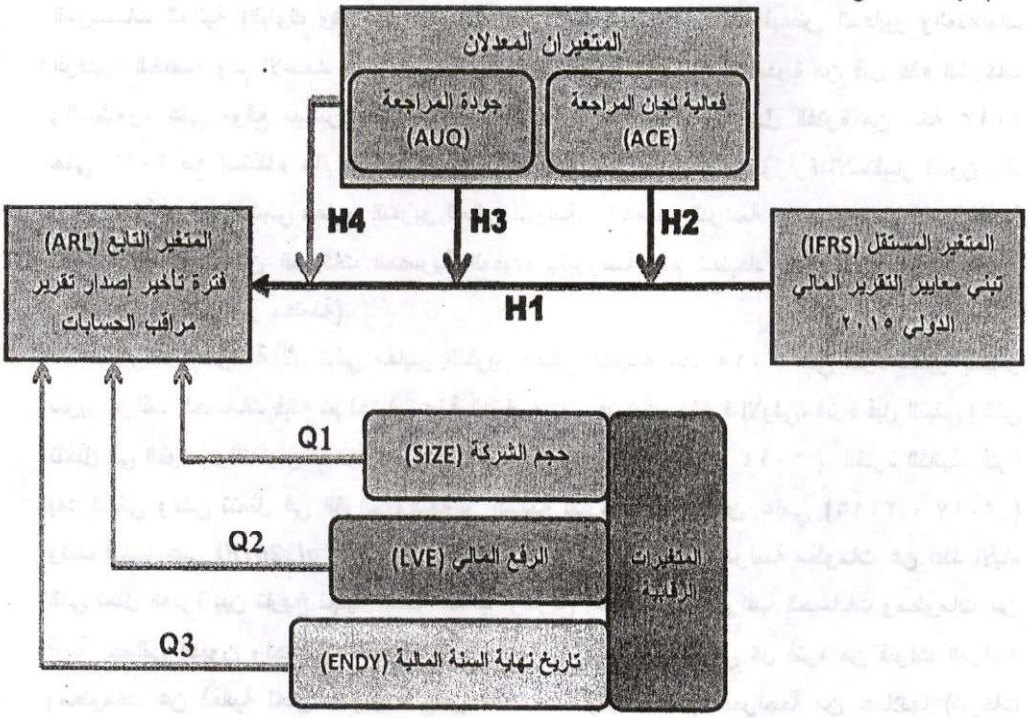

٢/٥/٧- منهجية البحث:

لعرض منهجية البحث سوف يعرض الباحث لكل من، هدف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، توصيف وقياس المتغيرات،النماذج الأحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة، ونتائج اختبار فروضه كالتالي:

١/٢/٥/٧- هدف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، ومن ثم اختبار ما إذا كان تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٥ يؤثر إيجابا علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. وكذلك اختبار مدي إختلاف التأثير الإيجابي بإختلاف كل من فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة، وذلك قياساً على (*Mohammed et al.,2018؛ Fodio et al., 2015 ؛Habib, 2015 ؛Khlif & Achek, 2016*)

٧/٥/٢/٢- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية. وتم إستبعاد المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين)، نظراً لخضوع هذا القطاع لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصه وتم الإعتماد علي القوائم والتقارير المالية السنوية المصدرة من قبل هذه الشركات والمنشورة علي موقع مباشر مصر ***WWW.MUBASHER.IFO*** خلال الفترة من سنة ٢٠١٣ حتي ٢٠١٧ مع إستثناء عام ٢٠١٥ والذي يمثل العام التي أصدرت فيه وزارة الاستثمار قانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بتبني معايير التقرير المالي الدولية، واعتمدت الدراسة علي ٤٨٠ مشاهدة سنوية لعدد ١٢٠ شركة من الشركات المصرية المقيده بالبورصة وتم إستبعاد المشاهدات غير الصالحة للإستخدام (بيانات غير مكتملة).

ونظرا لدراسة أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات فإنه تم اختبار عينة الدراسة علي فترتين، الفترة الأولي، فترة قبل التبني والتي تتمثل في القوائم والتقارير المالية لشركات العينة عن عامي (٢٠١٣ ، ٢٠١٤)، الفترة الثانية، فترة بعد التبني والتي تتمثل في القوائم والتقارير المالية لشركات العينة عن عامي (٢٠١٦ ، ٢٠١٧) وذلك قياسا علي ***(Mohammed et al.,2018)*** ، وقد شملت بيانات الدراسة معلومات عن عدد الأيام التي تمثل الفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ اعتماد تقرير مراقب الحسابات ومعلومات عن قيمة إجمالي الديون وإجمالي الاصول لكل شركة من شركات العينة في كل فترة من فترات الدراسة ومعلومات عن فعالية لجان المراجعة وعن الحصة السوقية لمكاتب المراجعة من عملائها (شركات العينة) منسوبة لكل قطاع من القطاعات.وذلك قياسا علي***(Mohammed et al.,2018)*** ، ويظهر ملحق رقم (١) عدد قطاعات وشركات العينة وعدد المشاهدات خلال فترة الدراسة.

٧/٥/٢/٣- توصيف وقياس المتغيرات:

تقوم هذه الدراسة باختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية ٢٠١٥ في مصر (كمتغير مستقل) علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (كمتغير تابع) مع الأخذ في الأعتبار بعض المتغيرات الرقابية ***Control Variables*** مثل حجم الشركة ومستوي الرفع المالي وتاريخ نهاية السنة المالية التي تؤثر علي المتغير التابع فقط (فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات)، وكذلك اختبار الأثر التفاعلي لبعض المتغيرات المعدله ***Moderating Variables*** مثل فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية التي تؤثر على، أو تعدل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وبالتالي تحقق تأثيراً تفاعلياً ***Interactive Effect***. وفيما يلي جدول(1) يلخص توصيف متغيرات الدراسة:

جدول(1) : توصيف وقياس المتغيرات (المصدر: إعداد الباحث)

المتغير	نوعه	الرمز	قياسه	علاقته المتوقعة
تبني معايير التقارير المالية الدولية في عام ٢٠١٥	مستقل	(IFRS)	يأخذ القيمة (١) للمشاهدات بعد فترة التبنى المتمثلة في سنتي (٢٠١٦، ٢٠١٧)، والقيمة (0) للمشاهدات التى قبل فترة التبنى المتمثلة في سنتي ٢٠١٤،٢٠١٣)، قياسا علي (Mohammed et al.,2018; Habib, 2015; Fodio et al.,2015)	+
فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات	تابع	(ARL)	الفترة من تاريخ الانتهاء من القوائم المالية إلى تاريخ التوقيع علي تقرير مراقب الحسابات وسوف يقاس بعدد الايام بين التاريخين، قياسا علي : (Putra & pratiwi,2018 ; Lestari & Nuryatno, 2018 ; Al-Ghanem & Hegazy, 2011)	
حجم الشركة	رقابي	(SIZE)	يقاس حجم الشركة بلوغاريتم إجمالي الاصول كما تظهر بقائمة المركز المالي، قياسا علي : (Nurparida, 2018 ; Putra & pratiwi,2018 ; Che-Ahmad & Abidin, 2008)	+ أو –
مستوي الرفع المالي	رقابي	(LEV)	سوف يقاس مستوي الرفع المالي في هذه الدراسة بنسبة اجمالي الالتزامات إلي اجمالي الاصول قياسا : (Lestari & Nuryatno, 2018 ; Putra & pratiwi,2018 ; Nurparida, 2018 ; Che-Ahmad & Abidin; 2008)	+ أو –
فعالية لجان المراجعة	معدل	(ACEI)	يقاس من خلال قيمة مؤشر لفعالية لجان المراجعة قياسا علي (Rochmah Ika & Mohd Ghazali, 2012) والذي يتضمن ١٠ بنود يأخذ كل بند منها قيمة (١) في حالة وجوده وقيمة (٠) بخلاف ذلك، ثم يتم تحديد قيمة المؤشر لكل شركة. ويحدد مدي توافر بنود مؤشر فعالية لجان المراجعة وفقا لاسلوب تحليل المحتوي للقوائم المالية للشركات المصرية المقيدة في البورصة قياسا علي (Putra & pratiwi,2018)	+ أو –

جودة المراجعة الخارجية	معدل	(AUQ)	يمكن قياس جودة المراجعة الخارجية بالتخصص الصناعي لمكتب المراجعة وهو متغير وهمى ياخذ قيمة (١) إذا كان مكتب المراجع متخصصا فى مراجعة القطاع أو ياخذ قيمة (٠) بخلاف ذلك . قياسا على (Rusmin & Evans,2017).	+ أو -

٤/٢/٥/٧- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

بشأن أدوات الدراسة التطبيقية فقد أعتمد الباحث عند إجراء الدراسة التطبيقية علي البيانات الثانوية الفعلية الواردة القوائم والتقارير المالية لشركات عينة الدراسة عن فترة قبل (٢٠١٣ ، ٢٠١٤) وبعد (٢٠١٦ ، ٢٠١٧) تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر التي تم الحصول عليها من خلال موقع مباشر مصر وكذلك مواقع الشركات الالكترونية، وقام الباحث بتحليل محتوي التقارير المالية السنوية لشركات العينة لتحديد مدي إفصاح كل شركة عن عناصر مؤشر فعالية لجان المراجعة، وتم استخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد والمتين بواسطة البرامج الأحصائية SPSS و NCSS وذلك قياسا علي (*Amirul & Salleh,2014; Fodio et al.,2015*).

وبشأن إجراءات الدراسة التطبيقية فقد أعتمد الباحث عند قياس فعالية لجان المراجعة علي مؤشر مكون من ٩ عناصر واستخدم المدخل غير المرجح ***Unweighted Approach*** لمعاملة جميع عناصر المؤشر المفصح عنها ضمن التقارير المالية بنفس القدر من الأهمية من أجل تحقيق الموضوعية في التحليل حيث في حالة وجود العنصر يحصل علي قيمة (١) وفي حالة عدم وجودة يحصل علي قيمة (٠)، ثم يتم تجميع عدد العناصر المفصح عنها من المؤشر لكل شركة ونسبتها إلي إجمالي عدد عناصر المؤشر لتحديد نسبة فعالية لجان المراجعة وتم ذلك بإستخدام أسلوب تحليل محتوي التقارير المالية لعينة الدراسة وذلك قياسا علي (***Rochmah Ika & Mohd Ghazali, 2012; Putra & pratiwi,2018***)

وقام الباحث بالأعتماد علي التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمقياس لجودة المراجعة الخارجية ، ولتحديد التخصص الصناعي قام الباحث بتحليل محتوي التقارير المالية لشركات العينة وتحديداً تقرير المراجعة لمعرفة أسم مكتب المراجعة الذي يقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة، وتم تقسيم عينة الدراسة إلي ٩ قطاعات كما هو مبين في ملحق (١) وتحديد الحصة السوقية لمراقب الحسابات علي أساس إجمالي اصول شركات القطاع التي يقوم بمراجعتها إلي إجمالي اصول القطاع، ثم

تم مقارنة الحصة السوقية بمؤشر قياسي يحدد من خلال [(١ ÷ عدد شركات القطاع) × ٠.٥] فإذا كانت الحصة السوقية لمراقب الحسابات أكبر من المؤشر القياسي يعتبر متخصص صناعيا في مراجعة هذا القطاع من الشركات ويحصل علي قيمة (١)، ويحصل علي قيمة (٠) بخلاف ذلك. وذلك قياسا علي (*Rusmin & Evans,2017*).

وبناء علي ما سبق قام الباحث بتصميم *Excel Sheet* وتم إدخال جميع بيانات الدراسة التي تتمثل في إجمالي اصول وإلتزامات كل شركة خلال فترة الدارسة والتي يحتسب من خلالها حجم ومستوي الرفع المالي للشركة، وكذلك إدخال ما إذا كانت نهاية السنة المالية ديسمبر أم بخلاف ذلك لقياس تاريخ نهاية السنة المالية، وتم إدخال فترة تأخير إصدار مراقب الحسابات ممثلة في عدد الأيام من نهاية السنة المالية إلي تاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة، وتم إدخال نسبة فعالية لجان المراجعة لكل شركة بعد تحديدها كما سبق وكذلك إدخال متغير جودة المراجعة مقاسا بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات بعد تحديده كما سبق، ثم تم تشغيل هذه البيانات بإستخدام البرامج الأحصائية وفقا لنماذج الانحدار التي نريد اختبارها للحصول علي مخرجاتها التي من خلالها تم قبول أو رفض فروض الدراسة. وذلك قياسا علي (*Khlif & Achek, 2016 ; Mohammed et al.,2018*)

٥/٢/٥/٧- النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة:

أعتمد الباحث في تحليل وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة علي تحليل الانحدار المتعدد والذي يكون مناسبا عندما يكون هناك متغير تابع واحد ومجموعة من المتغيرات المستقلة، كما هو في الدراسة الحالية حيث يسمح تحليل الانحدار بإستخراج تقديرات المعلمات β التي تُظهر مساهمة المتغيرات التفسيرية المختلفة في التنبؤ بالمتغير التابع وذلك قياسا علي دراسة (*Fodio et al.,2015*).

لاختبار الفرض الأول (H_1)، والذي يتناول التأثير الإيجابي لتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. سوف يتم إستخدام نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \varepsilon \quad ①$$

حيث، *ARL* : فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، *IFRS*: تبني معايير التقرير المالية الدولية في مصر ٢٠١٥، SIZE: حجم الشركة، LEV: مستوي الرفع المالي، ENDY: نهاية السنة المالية، β_0: الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (المتغير التابع) في حالة حصول تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر ٢٠١٥ علي القيمة صفر (المتغير المستقل)، β_1:β_4 : معاملات الإنحدار للمتغيرات، ε: الخطاء العشوائي.

ولاختبار الفرض الثاني(H_2)، والذي يتناول ما إذا كان التأثير الإيجابي لتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يختلف باختلاف فعالية لجان المراجعة، سوف يتم إستخدام نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$ARL = \beta 0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 ACEI + \beta (IFRS * ACEI) + \varepsilon \quad ②$$

حيث، ARL ، $IFRS$ ، $SIZE$ ، LEV ، $ENDY$ ، β_0 ، ε ، كما سبق ، $ACEI$: فعالية لجان المراجعة ، $IFRS * ACEI$: الأثر التفاعلي لتبني المعايير وفعالية لجان المراجعة، β_1:β_6 : معاملات الإنحدار للمتغيرات.

ولاختبار الفرض الثالث (H_3)، والذي يتناول ما إذا كان التأثير الإيجابي لتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يختلف باختلاف جودة المراجعة الخارجية، سوف يتم إستخدام نموذج الإنحدار المتعدد التالي:

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 AUQ + \beta (IFRS * AUQ) + \varepsilon \quad ③$$

حيث، ARL ، $IFRS$ ، $SIZE$ ، LEV ، $ENDY$ ، β_0 ، ε ، كما سبق ، AUQ: جودة المراجعة الخارجية ، $(IFRS*AUQ)$: الأثر التفاعلي لتبني المعايير وجودة المراجعة الخارجية ، β_1:β_6 : معاملات الانحدار للمتغيرات.

ولاختبار الفرض الرابع (H_4)، تم صياغة نموذج (4) للإنحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين تبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥(IFRS) وفعالية لجان المراجعة (ACEI)، والأثر التفاعلي لفعالية لجان المراجعة وتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥(IFRS * ACEI) وجودة المراجعة الخارجية (AUQ) والأثر التفاعلي لجودة المراجعة الخارجية وتبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمعايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٥ (IFRS * AUQ) علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (ARL) كمتغير تابع كما يلي :

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 ACEI + \beta_6 (IFRS * ACEI) + \beta_7 AUQ + \beta_8 (IFRS * AUQ) + \varepsilon \quad ④$$

حيث، ARL ، $IFRS$ ، $SIZE$ ، LEV ، $ENDY$ ، $ACEI$ ، $(IFRS*ACEI)$ ، AUQ ، $(IFRS*AUQ)$ ، β_0 ، ε ، كما سبق ، β_1:β_8 : معاملات الانحدار للمتغيرات.

٦/٢/٥/٧- نتائج الدراسة التطبيقية:

وسوف يتم عرض النتائج كما يلي:

١/٦/٢/٥/٧- الاحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول رقم (٢) الأحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة والذي يتضح من خلاله أن فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (ARL) تتراوح بين 9 أيام كحد أدني و 264 يوم كحد أقصي وبمتوسط فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات 75 يوم ، ويبلغ الإنحراف المعياري *28.58614* يوم مما يشير إلي وجود فروق جوهرية بين الفترتين يمكن إرجاعها إلي العديد من العوامل مثل طبيعة نشاط الشركة وحجم الشركة وتعقد العمليات. ويري الباحث أن متوسط فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات تقع ضمن المدة المحددة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تتمثل في 90 يوم من تاريخ نهاية السنة المالية.

ويوضح جدول (٢) أيضا الأحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة المستقل وهو تبني معايير التقرير المالي الدولية ومتغيرات الدراسة الرقابية، التي تتضمن كل من حجم الشركة SIZE والرفع المالي LEV وتاريخ نهاية السنة المالية ENDY والمتغيرات المعدلة التي تتضمن كل من فعالية لجان المراجعة ACEI وجودة المراجعة الخارجية AUQ والأثر التفاعلي لكل متغير معدل مع تبني معايير التقرير المالي الدولية، حيث وجد أن متوسط حجم الشركة لعينة الدراسة مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لحجم الاصول يبلغ 8.43 ومتوسط مستوي الرفع المالي لعينة الدراسة مقاسا بنسبة إجمالي الديون إلي إجمالي الاصول تبلغ 47% ومتوسط شركات العينة التي تعد قوائمها المالية نهاية ديسمبر 73%، أما متوسط فعالية لجان المراجعة لشركات العينة 75% وأنه لايوجد اختلاف جوهري بين شركات العينة في فعالية لجان المراجعة حيث يبلغ الإنحراف المعياري 15586، وذلك يرجع لأن هناك متطلبات أساسية يجب توافرها في لجان المراجعة تلتزم بها غالبية الشركات المقيدة في البورصة. ومتوسط الأثر التفاعلي لفعالية لجان المراجعة علي العلاقة محل الدراسة يبلغ 38% ، بينما متوسط جودة المراجعة تبلغ 76 % وأخيراً، متوسط الأثر التفاعلي لجودة المراجعة علي العلاقة محل الدراسة يبلغ 39%.

جدول رقم (2) الأحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N Statistic	*Minimum Statistic*	*Maximum Statistic*	*Mean Statistic*	*Std. Deviation Statistic*
RAL	*480*	*9.00*	*264.00*	*75.6188*	*28.58614*
IFRS	*480*	*.00*	*1.00*	*.5000*	*.50052*
SIZE	*480*	*7.41*	*10.86*	*8.8349*	*.69179*
LEV	*480*	*.00*	*7.32*	*.4684*	*.46560*
ENDY	*480*	*.00*	*1.00*	*.7333*	*.44268*
ACEI	*480*	*.40*	*1.00*	*.7596*	*.15586*
IFRSACEI	*480*	*.00*	*.90*	*.3821*	*.39845*
AUQ	*480*	*.00*	*1.00*	*.7667*	*.42339*
IFRSAUQ	*480*	*.00*	*1.00*	*.3854*	*.48720*
Valid N (listwise)	*480*				

٢/٦/٢/٥/٧- معامل أرتباط بيرسون (Pearson):

أعتمد الباحث علي معامل إرتباط *Pearson* لإستكشاف العلاقة المبدئية بين متغيرات الدراسة ويوضح جدول(٤) التالي وجود إرتباط سلبي ضعيف وغير معنوي *(084.- ، 067.)* بين تبني معايير التقرير المالي الدولية *IFRS* وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات *ARL*. ووجود إرتباط طردي معنوي بين كل من حجم الشركة والرفع المالي وفعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة وبين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات من جهة، وإرتباط عكسي معنوي بين تاريخ نهاية السنة المالية وبين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات من جهة أخري. مما يشير إلي أهمية هذه المتغيرات لما لها من تأثير علي الفترة التي يتم من خلالها إستكمال عملية المراجعة وإصدار تقرير مراقب الحسابات وهذا أمر ضرورى لتطبيق نموذج الإنحدار .كما يتضح من خلال معامل إرتباط بيرسون وجود علاقة إرتباط قوي ومعنوي بين بعض متغيرات الدراسة المستقلة وبعضها البعض مما قد يؤدي لوجود مشكلة إرتباط خطي بين هذه المتغيرات *Multicollinearity* خاصة في ظل المتغيرات التي تعكس الإثر التفاعلي. ولمعرفة إتجاه العلاقة ومدي تأثر فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات كمتغير تابع بتبني معايير التقرير المالي الدولية وحجم الشركة والرفع المالي وتاريخ نهاية السنة المالية كمتغيرات مستقلة ورقابية تم إجراء تحليل لنموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

جدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات

Correlations[a]

		RAL	IFRS	SIZE	LEV	ENDY	ACEI	IFRS*ACEI	AUQ	IFRS*AUQ
RAL	المعامل	1	-.084	.188	.127	-.158	.195	-.054	.196	-.002
	المعنوية		.067	.000	.005	.000	.000	.241	.000	.973
IFRS	المعامل		1	.092	.104	.000	.029	.960	.010	.792
	المعنوية			.044	.023	1.000	.520	.000	.830	.000
SIZE	المعامل			1	.028	.035	.532	.198	.534	.311
	المعنوية				.547	.441	.000	.000	.000	.000
LEV	المعامل				1	-.204	.194	.143	.207	.191
	المعنوية					.000	.000	.002	.000	.000
ENDY	المعامل					1	-.114	-.022	-.199	-.094
	المعنوية						.012	.624	.000	.040
ACEI	المعامل						1	.229	.910	.428
	المعنوية							.000	.000	.000
IFRSACEI	المعامل							1	.192	.919
	المعنوية								.000	.000
AUQ	المعامل								1	.437
	المعنوية									.000
IFRSAUQ	المعامل									1
	المعنوية									

a. Listwise N=480

* الإرتباط معنوي عند مستوي معنوية 5% (2-Tailed)

٣/٦/٢/٥/٧-نتائج اختبار فروض الدراسة في ظل التحليل الاساسي *Fundamental Analysis:*

أ- نتائج اختبار الفرض (H_1) :

لاختبار ما إذا كان هناك تأثير لمتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية كمتغير مستقل علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات كمتغير تابع، في ظل وجود المتغيرات الرقابية (حجم الشركة والرفع المالي وتاريخ نهاية السنة المالية) تم تشغيل نموذج (1) الإنحدار الخطي المتعدد التالي:

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \varepsilon \quad ①$$

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج نموذج إنحدار رقم (1):

جدول رقم (4) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض (H_1)

Variables	β	Std. Error	T-Statistic	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Con	9.385	16.204	0.579	0.563		
IFRS	- 6.458-	2.533	- 2.549	0.011	0.981	1.019
SIZE	8.298	1.825	4.547	0.000	0.990	1.011
LEV	6.364	2.772	2.296	0.022	0.947	1.056
ENDY	- 9.314	2.901	- 3.211	0.001	0.956	1.046
R^2 = 0.099			R= 0.289			
F= 10.786				0.000	N= 480	

يتضح من الجدول السابق عدم وجود المشكلة الأحصائية المعروفة بالإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة عند إجراء تحليل الإنحدار، لأن معامل تضخم التباين *(VIF)* للمتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، وأن قيم مؤشر التباين المسموح به *(Tolerance)* لهذه المتغيرات تزيد عن (٠,٠٥) *(Lestari & Nuryatno, 2018)* . مما يشير إلى عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

وبالنسبة لاختبار مدى معنوية النموذج ككل يستخدم تحليل التباين *ANOVA* لاختبار فرض العدم القائل بأن جميع معلمات الإنحدار تساوى الصفر، في مقابل الفرض البديل القائل بأنه على الأقل واحدة من معلمات الإنحدار لا تساوى الصفر. ويعني قبول فرض العدم أن نموذج الانحدار لا يفسر معنويا التغيرات في المتغير التابع وبالتالي تنعدم قيمة هذا النموذج. كما أن رفض فرض العدم يعني أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، رغم إمكانية عدم معنوية بعض معلمات الانحدار*(Fodio et al.,2015)*. وعند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد في ظل عدم وجود أي متغيرات معدله بلغت إحصائية الاختبار *F (10.786)* وكان النموذج معنويا *(Sig.=0.000)* عند مستوي معنوية 0.05، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

بلغ معامل التحديد يبلغ *(R^2=0.099)* وهو يشير إلي القدرة التفسيرية المنخفضة للنموذج حيث أن فقط 9.9% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (تبني معايير التقرير المالي الدولية) والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، والرفع المالي، وتاريخ نهاية السنة المالية) .وباقي التغيرات وقدرها 90.1% ترجع إلي الخطا العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي العلاقة. كما كان المتغير المستقل (تبني معايير التقرير المالي الدولية) معنويا بإستخدام إحصائية الأختبار*T*، حيث تبين وجود تأثير سلبي معنوي (

(sig.=0.011) لتبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات (ARL) وبلغ معامل إنحدار المتغير المستقل (β_1= - 2.549).

ويعني ذلك بأن الأعتماد علي معايير التقرير المالي الدولية سوف تساعد مراقبي الحسابات في الإنتهاء من إجراءات عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة في فترة أقل مقارنة بفترة قبل تبني المعايير، وتلك النتيجة لا تتفق مع معظم الدراسات السابقة (Bonson-Ponte et al., 2008; Habib & Bhuiyan;2011; Amirul and Salleh ,2014; Habib, 2015; Fodio et al.,2015; Khlif & Achek, 2016; Segbefia,2016; Mohammed ET AL.,2018) والتي توصلت إلي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية وما يترتب عليه من وجود مزيد من الحكم الشخصي والأعتماد علي مفهوم القيمة العادلة مما يؤدي لوضع المزيد من العبء علي مراقبي الحسابات في بذل مجهود ووقت أطول في عملية المراجعة مما يؤدي إلي زيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

ويري الباحث أنه يمكن تفسير العلاقة المعنوية السلبية بين تبني المعايير وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات إلي عدة أسباب مرتبطة بكيفية تبني المعايير في مصر ،أولا، عدم وجود اختلافات جوهرية بين نسختي تبني المعايير ٢٠٠٦ ، ٢٠١٥ نظرا لأن النسخة الجديدة تم فيها تأجيل تطبيق مجموعة من المعايير الهامة مثل المعيار الخاص بالأدوات المالية والمعيار الخاص بالإيراد عن عقود العملاء والمعيار الخاص بعقود التأجير والتي لم تضمنتها نسخة المعايير حتي صدور قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩. ثانيا، عدم تدوير شريك المراجعة كما هو متعارف عليه في الدول المتقدمة بما يمكن أن يسمح باقامة علاقات مع العملاء تؤثر علي استقلاله وبذل العناية المهنية الكافية في ظل ضغوط الوقت والتكلفة.

ثالثا،أن الإدارة لا زالت لم تدرك الطرق والخيارات المحاسبية التي يمكن من خلالها التلاعب والغش في القوائم المالية في ظل تبني معايير التقرير المالية الدولية في عام ٢٠١٥ مما يجعلها تتبع نفس الطرق السابقة، الأمر الذي يخفض من الجهد والوقت المبذول من قبل مراقب الحسابات في عملية المراجعة وبالتالي لم تزيد فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. رابعا، وجود فترة انتقالية كافية بين صدور قرار تبني المعايير في منتصف عام ٢٠١٥ وبين تطبيقها في بداية عام ٢٠١٦ وبالتالي تتم عملية المراجعة في نهاية عام ٢٠١٦ بعد إعداد القوائم المالية من جانب ادارة الشركة ، سمحت هذه الفترة لمكاتب المراجعة بالإستعداد الجيد لمراجعة الالتزام بتطبيق تلك المعايير من جانب الشركات.أخيرا، هناك مجموعة من العوامل الاخري التي يمكن أن تؤثر في شكل واتجاه تلك العلاقة بين تبني معايير التقرير المالية الدولية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات مثل فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية، حيث أن هذه العلاقة محل الدراسة دالة في مجموعة من العوامل الاخري معا.

وبناء علي ما سبق يتم رفض الفرض (H_1) لعدم وجود أثر إيجابي كما كان في الدراسات السابقة لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

ومن ناحية أخري، تبين وجود تأثير إيجابي (β_2=8.298) معنوي لحجم الشركة (sig.=0.000) عند مستوي معنوية 5% ، وهو ما يتفق مع بعض الدراسات (Eghliaow, 2013; Suryanto, 2016; Lestari & Nuryatno, 2018) حيث أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زادت عملياتها وتعقدت مهامها مما يتطلب من المراجع بذل مزيد من الجهد في عملية المراجعة مقارنة بالشركات صغيرة الحجم مما يؤدي لزيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، كما تبين أيضا وجود تأثير إيجابي (β_3=6.364) معنوي (sig.=0.022) لمستوي الرفع المالي حيث الشركات التي لديها مستويات مرتفعة من الرفع المالي تستغرق وقتا أطول في عملية المراجعة للتأكد من شروط المديونية ومدي تعرض الشركة لمخاطر الافلاس مما يترتب عليه زيادة الوقت الذي يحتاجة مراقبو الحسابات لإستكمال أختبارات المراجعة الأساسية.ويتفق ذلك مع (Vuko & Cular, 2014; Alkhatib & Marji, 2012 ; Al-Ghanem & Hegazy, 2011) ، وأخيراً، تبين وجود تأثير سلبي (β_4= -9.314) معنوي (sig.=0.00) لتاريخ نهاية السنة المالية حيث أن الشركات التي تنتهي سنتها المالية في نهاية ديسمبر يمكنها إستكمال أعمال المراجعة في فترة أقل ومن ثم تأخير إصدار أقل لتقرير مراقب الحسابات وهو ما لا يتفق مع الدراسات السابقة (Habib, 2011; Austine.et.al, 2013; Dao & Pham, 2014 ; Farag, 2017) بأن الشركات التي تنتهي سنتها المالية في نهاية ديسمبر يحتاج مراقب الحسابات في مراجعتها لوقت أطول لوجود ضغوط كثيرة عليه في ذلك الوقت لتنفيذه الكثير من عمليات المراجعة وزيادة مهام المراجعة بمكاتب المراجعة في ظل ضغوط إنتهاء السنة المالية لغالبية العملاء في نفس التوقيت مما يمثل عبء علي المراجع.

ب- نتائج اختبار الفرض (H_2) :

عند اجراء تحليل الإنحدار الخطي المتعدد بإدخال المتغيرات المعدله للعلاقة والأثر التفاعلي لها أتضح وجود مشكلة إرتباط خطي (Multicollinearity) بين بعض المتغيرات المستقلة للنموذج نتيجة زيادة معامل تضخم التباين عن (١٠) وإنخفاض قيم مؤشر التباين المسموح به (Tolerance) لهذه المتغيرات عن (٠,٠٥) والتي أدت إلى أن أصبح النموذج معنويا بينما معاملات إنحدار بعض متغيرات النموذج غير معنوية أحصائيا مما يؤدي إلي عدم دقة النتائج وذلك كما يظهر جدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (٥) الإرتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة

Multicollinearity		
المتغيرات	Tolerance	VIF
IFRS	.015	66.909
SIZE	.674	1.485
LEV	.908	1.101
ENDY	.883	1.132
AUQ	.097	10.333
IFRS*AUQ	.031	32.187
ACEI	.095	10.507
IFRS*ACEI	.006	157.762

وللتغلب على مشكلة تضخم التباين وتأثيرها على عدم معنوية العلاقات بين المتغيرات تم الأعتماد على إجراء تحليل الإنحدار المتين ***Robust Regression Analysis*** بتقدير الخطأ المعياري بطريقة متينة ***Robust Standard Error***، بإستخدام برنامج ***(NCSS 2019, v.19.0.2)***.

وبشأن نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث، القائل بأن التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يختلف بإختلاف فعالية لجان المراجعة، فقد تم أختباره أعتمادا علي نموذج (2) للإنحدار الخطي المتعدد التالي:

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 ACEI + \beta_6 (IFRS * ACEI) + \varepsilon \quad (2)$$

ويظهر جدول (٦) نتائج تحليل الإنحدار المتين ***Robust Regression Analusi*** لاختبار الأثر التفاعلي لفعالية لجان المراجعة على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بتقدير الخطأ المعياري بطريقة متينة لهذا النموذج علي النحو التالي:

جدول رقم (6) نتائج تحليل الإنحدار المتين لاختبار العلاقة محل الفرض (H_2)

Variables	*β*	*Robust Std. Error*	*T-Statistic*	*Sig*
Con	*30.8123*	*12.38161*	*2.489*	*0.0132*
IFRS	*14.64056*	*8.722985*	*1.678*	*0.0939*
SIZE	*2.571869*	*1.516796*	*1.696*	*0.0906*
LEV	*5.558385*	*1.970434*	*2.821*	*0.0050*
ENDY	*-8.052631*	*2.038117*	*-3.951*	*0.0001*
ACEI	*32.86316*	*8.889401*	*3.697*	*0.0002*
*IFRS*ACEI*	*-24.71984*	*11.25954*	*-2.195*	*0.0286*
R2 = 0.1251		*Number of obs = 480*		
F = 11.270				*0.000*

عند تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتين ***Robust Regression Analysis*** والذي يتضمن العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية كمتغير مستقل وفعالية لجان المراجعة كمتغير معدل وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات كمتغير تابع، بلغت إحصائية الاختبار ***F (11.270)*** وظل النموذج معنويا ***(Sig.=0.000)*** عند مستوي معنوية 0.05، وبلغ معامل التحديد يبلغ ***(R^2=0.1251)*** والذي يشير إلي أن 12.51% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل والمعدل وباقي التغيرات وقدرها ٨٧.٤٩ % ترجع إلي الخطا العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخري كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي العلاقة.

وكان معامل التحديد للنموذج (1) للإنحدار الخطي المتعدد بدون إدخال أي متغيرات معدله (R^2=0.099)، وأصبح وفقا لنموذج (2) للإنحدار الخطي المتعدد بعد إدخال فعالية لجان المراجعة كمتغير معدل (R^2=0.1251)، مما يعني زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج (الفرق = 0.0261).

وفيما يتعلق بمتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية بشكل منفرد، كان تأثيره إيجابي (β_1=14.64056) غير معنوي (Sig=0.0939) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويرجع ذلك إلي أن وجود لجنة مراجعة فعالة عدل من إتجاه العلاقة السابقة، حيث أنها تدفع مراقب الحسابات إلي بذل جهد أكبر لمحاولة تحقيق جودة المراجعة وتلبية متطلبات لجنة المراجعة التي قامت بترشيحه والتي يتوافر لديها الخبرة المالية والمحاسبية للتأكد من بذله العناية المهنية الكافية، مما سوف يزيد من الوقت اللازم لإصدار تقريره، ولكن هذا الأثر ظل غير معنوي.

وفيما يتعلق بمتغير حجم الشركة بشكل منفرد، له تأثير إيجابي (β_2=2.571869) غير معنوي (Sig=0.0906) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.بينما فيما يتعلق بمتغير مستوي الرفع المالي للشركة، بشكل منفرد، له تأثير إيجابي (β_3=5.558385) معنوي (Sig=0.0050) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.وأخيراً، فيما يتعلق بمتغير نهاية السنة المالية بشكل منفرد له تأثير سلبي (β_4= -8.052631) معنوي (Sig=0.0001) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يتعلق بمتغير فعالية لجان المراجعة بشكل منفرد له تأثير ايجابي (β_5=32.86316) معنوي (Sig=0.0002) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين فعالية لجان المراجعة وتبني معايير التقرير المالي الدولية، له تأثير إيجابي (β_6= -24.71984) معنوي (Sig=0.0286) عند مستوي معنوية 5% علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ومن ثم يؤثر متغير فعالية لجان المراجعة عندما يتفاعل مع متغير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يتم قبول فرض البحث الثاني (H_2)، القائل بأن التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية للشركات المقيدة بالبورصة علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يختلف بإختلاف فعالية لجان المراجعة.

يخلص الباحث مما سبق إلي أن الشركات التي لديها لجان مراجعة يتوافر في أعضائها الخبرة المالية وتقوم بإختصاصاتها، كمتابعة الآليه المناسبة لمراجعة القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية ومتابعة فعالية تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة والتي سوف تدفع

مراقبي الحسابات إلي بذل جهد أكبر لمحاولة تحقيق جودة المراجعة وتلبية متطلبات لجنة المراجعة وبالتالي تزداد فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات . وهذا يتفق مع ما خلصت إليه عدة دراسات سابقة *(Alanezi & Albuloushi, 2011; Rochmah Ika & Mohd Ghazali,2012; Bryce & Mather,2015; Sultana & Van der Zahn, 2015; Al-Qublani, 2016; Mnif Sellami & Borgi Fendri, 2017)* ، وكذلك يتفق مع نتائج الدراسه الحالية بأنه يوجد تأثير لفعالية لجان المراجعة كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة.

جـ- نتائج اختبار الفرض الثالث *(H_3)*:

ينص هذا الفرض علي أنه يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بإختلاف جودة المراجعة مقاسة بالتخصص الصناعي لمكتب مراقب الحسابات. وتم اختباره أعتمادا علي نموذج (3) للإنحدار الخطي المتعدد التالي:

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 AUQ + \beta_6 (IFRS * AUQ) + \varepsilon \quad ③$$

ويظهر جدول (7) نتائج تحليل الإنحدار المتين Robust Regressionعلي النحو التالي:

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتين لاختبار العلاقة محل الفرض (H_3)

Variables	*β*	*Robust Std. Error*	*T-Statistic*	*Sig*
Con	*42.47856*	*12.62924*	*3.364*	*0.0008*
IFRS	*0.4161524*	*3.616052*	*0.115*	*0.9084*
SIZE	*3.304153*	*1.530797*	*2.158*	*0.0314*
LEV	*6.181311*	*1.966728*	*3.143*	*0.0018*
ENDY	*-7.634891*	*2.069412*	*-3.689*	*0.0003*
AUQ	*8.30333*	*3.24333*	*2.560*	*0.0108*
*IFRS*AUQ*	*-6.150811*	*4.1344*	*-1.488*	*0.1375*
R^2 = 0.1128		*Number of obs = 480*		
F = 10.020				*0.000*

بلغت إحصائية الاختبار *F (10.020)* والنموذج معنويا *(Sig.=0.000)* عند مستوي معنوية 0.05، وبلغ معامل التحديد يبلغ *(R^2=0.1128)* والذي يشير إلي أن 11.28% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل والمعدل وباقي التغيرات وقدرها 88.72% ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي العلاقة.

وكان معامل التحديد لنموذج (1) للإنحدار الخطي المتعدد بدون إدخال أي متغيرات معدله (R^2=0.099) وأصبح وفقا لنموذج (3) للإنحدار الخطي المتعدد بعد إدخال جودة المراجعة كمتغير معدل (R^2=0.1128) مما يعني زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج (الفرق = 0.0138) مما يشير إلي وجود تأثير للمتغيرات المستقلة والمعدله علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

فيما يتعلق بمتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية بشكل منفرد، فقد كان له تأثير إيجابي (β_1=0.4161524) غير معنوي (Sig=0.9084) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويرجع ذلك إلي أن جودة عملية المراجعة عدل من إتجاه العلاقة الرئيسية، حيث أنها تدفع مراقب الحسابات إلي بذل جهد أكبر لمحاولة تحقيق جودة المراجعة وأكتشاف كافة أنواع الغش والتلاعب في القوائم المالية، مما سوف يزيد من الوقت اللازم لإصدار تقريره، ولكن هذا الأثر ظل غير معنوي.

بينما فيما يتعلق بمتغير حجم الشركة بشكل منفرد، فقد كان له تأثير إيجابي (β_2=3.304153) معنوي (Sig=0.0314) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك فيما يتعلق بمتغير مستوي الرفع المالي للشركة، بشكل منفرد، فله تأثير إيجابي (β_3=6.181311) معنوي (Sig=0.0018) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وأخيراً، فيما يتعلق بمتغير نهاية السنة المالية بشكل منفرد كان له تأثير سلبي (β_4= -7.634891) معنوي (Sig=0.0003) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

فيما يتعلق بمتغير جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي لمكاتب المراجعة) بشكل منفرد كان له تأثير إيجابي (β_5= 8.30333) معنوي (Sig=0.0108) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين جودة المراجعة الخارجية وتبني معايير التقرير المالي الدولية، فقد كان له تأثير سلبي (β_6=-6.150811) غير معنوي (Sig=0.1375) عند مستوي معنوية 5%. ومن ثم لم يؤثر متغير جودة المراجعة عندما يتفاعل مع متغير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي تم رفض الفرض الثالث (H_3)، القائل بأن التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية للشركات المقيدة بالبورصة علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يختلف بإختلاف جودة المراجعة.

يخلص الباحث مما سبق إلي أنه يمكن أن تزيد فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات حتي بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية للشركات، ولكن يقل هذا الأثر في الشركات التي يقوم

بمراجعتها مكاتب مراجعة متخصصة في القطاع الصناعي للشركة مقارنة بمكاتب المراجعة غير المتخصصة في القطاع الصناعي للشركة، ولكن بشكل غير معنوى ، يرجع ذلك لأن مكاتب المراجعة المتخصصة في قطاع صناعي معين يكون لديها من الخبرة والمهارة والأدوات التي تمكنها من فهم أسرع للنظم المحاسبية ومتطلبات أنظمة التقارير المالية وأكتشاف الأخطاء الهامة مقارنة بمكاتب المراجعة غير المتخصصة مما يؤدى إلى الكفاءة في عملية المراجعة من خلال إستغرق وقت أقل في مراجعة القوائم المالية للشركات. ويتفق ذلك مع الدراسات السابقة *(Lee et al.,2009; Habib & Bhuiyan, 2011; Habib, 2013; Dao & Pham, 2014; Rusmin & Evans, 2017)*

د- نتائج اختبار الفرض الرابع *(H_4)*:

ينص هذا الفرض علي أنه يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بإختلاف فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة معا. تم أختباره أعتمادا علي نموذج (٤) للإنحدار الخطي المتعدد التالي :

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 ACEI + \beta_6 (IFRS * ACEI) + \beta_7 AUQ + \beta_8 (IFRS * AUQ) + \varepsilon \quad ④$$

ويظهر جدول (٨) نتائج تحليل الإنحدار المتين *Robust Regression Analysis* علي النحو التالي:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الإنحدار المتين لاختبار العلاقة محل الفرض *(H_4)*

Variables	*β*	*Robust Std. Error*	*T-Statistic*	*Sig*
Con	*15.19309*	*15.15789*	*1.002*	*0.3167*
IFRS	*28.89131*	*14.34558*	*2.014*	*0.0446*
SIZE	*2.882061*	*1.546133*	*1.864*	*0.0629*
LEV	*5.096936*	*1.978313*	*2.576*	*0.0103*
ENDY	*-8.823833*	*2.109736*	*-4.182*	*0.0000*
ACEI	*-11.74616*	*6.66443*	*-1.763*	*0.0786*
*IFRS*ACEI*	*11.70532*	*10.22188*	*1.145*	*0.·527*
AUQ	*62.62314*	*18.25625*	*3.430*	*0.0007*
*IFRS*AUQ*	*-55.16727*	*27.67122*	*-1.994*	*0.0468*
$R^2 = 0.1306$		*Number of obs = 480*		
	F = 8.842			*0.000*

بلغت أحصائية الاختبار *F (8.842)* وكان النموذج معنويا *(Sig.=0.000)* عند مستوي معنوية 0.05، وبلغ معامل التحديد يبلغ *(R^2=0.1306)* والذي يشير إلي أن 13.06% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل والمعدل وباقي التغيرات وقدرها 86.94% ترجع إلي الخطا العشوائي في التقدير

أو لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي العلاقة.

بمقارنة معامل التحديد لنموذج (1) للإنحدار الخطي المتعدد بدون إدخال أي متغيرات معدله (R^2=0.099) مع معامل التحديد وفقا لنموذج (4) للإنحدار الخطي المتعدد بعد إدخال فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة كمتغيرات معدله للعلاقة محل الدراسة (R^2=0.1306) يتضح زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج التقييم (الفرق= 0.0316) مما يشير إلي وجود تأثير للمتغيرات المستقلة والمعدله علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

فيما يتعلق بمتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية بشكل منفرد، فقد كان له تأثير إيجابي (β_1=28.89131) معنوي (Sig=0.0446) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. بما يتفق مع الدراسات السابقة حيث أن وجود لجنة مراجعة فعالة تفرض علي مراقب الحسابات بذل العناية المهنية الكافية لتحقيق جودة مرتفعة لعملية المراجعة مما سوف يؤدي الي زيادة الجهد المبذول والوقت اللازم لإتمام عملية المراجعة.

بينما فيما يتعلق بمتغير حجم الشركة بشكل منفرد، فله تأثير إيجابي (β_2=5.096936) معنوي (Sig=0.0629) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وكذلك فيما يتعلق بمتغير مستوي الرفع المالي للشركة، بشكل منفرد، كان له تأثير إيجابي (β_3=28.89131) معنوي (Sig=0.0103) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وأخيراً، فيما يتعلق بمتغير نهاية السنة المالية بشكل منفرد فقد كان له تأثير سلبي (β_4= -8.823833) معنوي (Sig=0.000) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالنسبة لمتغير فعالية لجان المراجعة بشكل منفرد له تأثير سلبي (β_5=-11.74616) غير معنوي (Sig=0.0786) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. بينما المتغير الخاص بالتفاعل بين فعالية لجان المراجعة وتبني معايير التقرير المالي الدولية، فقد كان له تأثير إيجابي (β_6=11.70532) غير معنوي (Sig=0.0527) عند مستوي معنوية 5% علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يتعلق بمتغير جودة المراجعة (مقاسة بالتخصص الصناعي لمكاتب المراجعة) بشكل منفرد فله تأثير إيجابي (β_7= 62.62314) معنوي (Sig=0.0007) عند مستوي معنوية 5% علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. أما فيما يتعلق

بالمتغير الخاص بالتفاعل بين جودة المراجعة الخارجية وتبني معايير التقرير المالي الدولية، فقد كان له تأثير سلبي *(β_1=-55.16727)* معنوي *(Sig=0.0468)* عند مستوي معنوية *5%* علي العلاقة بين تبني معايير التقرير إلمالي الدولية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويتضح مما سبق أن جودة عملية المراجعة كانت أكثر تاثيراً من وجود لجنة مراجعة فعالة علي تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات، حيث أنه مع تبني معايير التقرير المالي الدولية وسعي مراقب الحسابات لتحقيق جودة عملية المراجعة، فإن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ساعده علي تخفيض الوقت والجهد اللازمان لإتمام عملية المراجعة، مما ساعده علي تقديم تقريره في التوقيت المناسب.

وبالتالي تم قبول الفرض الرابع *(H_4)*، جزئياً، القائل بأن التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية للشركات المقيدة بالبورصة علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يختلف بإختلاف فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة معاً.

٤/٦/٢/٥/٧- التحليل الاضافي *Additional Analysis*

يُمثل التحليل الإضافي منهجية لإمكانية إعادة اختبار العلاقات الرئيسية للدراسة بالتحليل الأساسي*Fundamental Analysis*، بعد تعديلها بمتغيرات جديدة ومعالجتها كمتغيرات رقابية أو معدلة، أو تغيير طريقة معالجة المتغيرات الإضافية بها بخلاف المتغيرين المستقل والتابع، حتي يتم إجراء مقارنة بين نتائج التحليليين الإضافي والأساسي وتحديد مدي الاختلاف بينهم، وذلك بغرض توفير المزيد من الوضوح علي العلاقات الرئيسية بالتحليل الأساسي *(زكي، ٢٠١٨)*.

ويتضح للباحث من تحليل بعض الدراسات *السابقة* *(Krishnan,2009; Rochmah Ika & Mohd Ghazali, 2012; Sultana et al., 2015; Al-Qublani, 2016; Mnif Sellami & Borgi Fendri,2017; Rusmin & Evans, 2017)*، أنه يمكن الاعتماد علي المتغيرات المعدلة (فعالية لجان المراجعة ACEI، جودة المراجعة الخارجية AUQ) بالتحليل الأساسي والتي تم التحقق من قدرتها في التأثير علي قوة أو إتجاه العلاقة محل الدراسة كمتغيرات رقابية بالتحليل الاضافي.

وقد تساءل الباحث عما إذا كان تأثير متغيري فعالية لجان المراجعة، جودة المراجعة الخارجية علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، يختلف باختلاف طريقة معالجة تلك المتغيرات كمتغيرات رقابية عنه في حالة معالجتها كمتغيرات معدلة.

وللإجابة علي هذا التساؤل، قام الباحث بإعادة اختبار الفرض الرابع للبحث بالإعتماد علي المدخل الرقابي لمعالجة المتغيرات باستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد رقم (5) التالي:

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 ACEI + \\ + \beta_6 AUQ + \quad ⑤$$

يظهر جدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتين لاختبار العلاقة الخاصة بالتحليل الأضافي ومقارنتها بنتائج التحليل الاساسي:

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار في ظل التحليل الأساسي والأضافي

النموذج	في ظل التحليل الأساسي (متغيرات معدلة)		في ظل التحليل الاضافي (متغيرات رقابية)	
Variables	*β*	*Sig*	*β*	Sig
Con	*15.19309*	*0.3167*	*33.11575*	*0.0161*
IFRS	*28.89131*	*0.0446*	*-4.034974*	*0.0245*
SIZE	*2.882061*	*0.0629*	*2.796945*	*0.0729*
Lev	*5.096936*	*0.0103*	*5.043224*	*0.0116*
ENDY	*-8.823833*	*0.0000*	*-8.911648*	*0.0000*
ACEI	*-11.74616*	*0.0786*	*33.81017*	*0.0160*
AUQ	*62.62314*	*0.0007*	*-5.525815*	*0.2959*
R^2	*0.1306*		*0.1180*	
F	*8.842*	*0.000*	*10.544*	*0.000*

تشير نتائج جدول الإنحدار السابق أن قيمة معامل التحديد (R^2) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، إنخفضت من (0.1306) إلي (0.1180) في ظل الأخذ في الأعتبار متغيري فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة كمتغيرين رقابيين.

وفيما يتعلق بمتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية في حالة التحليل الإضافي له تأثير سلبي (β_1=-4.034974) معنوي (Sig=0.0245) علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. بينما في حالة التحليلي الأساسي له تأثير إيجابي (β_1=28.89131) معنوي (Sig=0.0446) علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بينما فيما يتعلق بمتغيري حجم الشركة ومستوي الرفع المالي للشركة لم يتغير تأثيرهما علي فترة تأخير إصدار مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية في حالة التحليل الإضافي (كمتغيرين رقابيين) أو التحليل الاساسي (كمتغيرين رقابيين) حيث كان لهما تأثير إيجابي غير معنوي في الحالتين، وكذلك فيما يتعلق بمتغير نهاية السنة المالية للشركة

لم يتغير تأثيره علي فترة تأخير إصدار مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية في حالة التحليل الإضافي (كمتغير رقابي) أو التحليل الاساسي(كمتغير رقابي) حيث كان له تأثير سلبي معنوي في الحالتين.

وفيما يتعلق بمتغير فعالية لجان المراجعة في حالة التحليل الإضافي (كمتغير رقابي) فله تأثير إيجابي(β_5=33.81017) معنوي (Sig=0.0160) علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وهو ما أختلف عنه في حالة التحليل الأساسي (كمتغير معدل) حيث كان له تأثير سلبي(β_5=-11.74616) غير معنوي (Sig=0.0786) علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

فيما يتعلق بمتغير جودة المراجعة في حالة التحليل الإضافي (كمتغير رقابي) فقد كان له تأثير سلبي(β6=-5.525815) غير معنوي (Sig=0.2959) علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وهو ما أختلف عنه في حالة التحليل الأساسي (كمتغير معدل) حيث كان له تأثير إيجابي(β6=62.62314) معنوي (Sig=0.0007) علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وأخيراً، فإن متغير تبني معايير التقرير المالي الدولية في ظل التحليل الاضافي له تأثير سلبي علي إتجاه العلاقة مع فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية مقارنة بما كان عليه في ظل التحليل الأساسي، حيث كان له تأثير إيجابي علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع كون التأثير معنويا في الحالتين، وحدث ذلك الإختلاف في إتجاه العلاقة في ظل أعتبار متغيري فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة متغيرات رقابية في ظل التحليل الأضافي مقارنة بحالتهما في ظل التحليل الأساسي كمتغيرات معدله. وبالتالي أختلف تأثير تلك المتغيرات في تأثيرها علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة في الحالتين. كما أن فعالية لجان المراجعة له تأثير إيجابي ومعنوي علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في ظل التحليل الأضافي(كمتغير رقابي) والذي أختلف تماما عن ما كان عليه في التحليل الأساسي (كمتغير معدل) حيث كان له تأثير سلبي وغير معنوي علي العلاقة محل الدراسة، وكذلك متغير جودة المراجعة له تأثير سلبي وغير معنوي علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في ظل التحليل الأضافي(كمتغير رقابي) والذي أختلف تماما عن ما كان عليه في التحليل الأساسي (كمتغير معدل) حيث كان له تأثير إيجابي ومعنوي علي العلاقة محل الدراسة.

ويرجع الباحث ذلك، إلي أن دخول تلك المتغيرات كمتغيرات رقابية بدلا من معدلة لم يغير من إتجاه العلاقة الذي كان في التحليل الأساسي (سلبية) كونها يتم اختبار علاقتها مع المتغير التابع كمتغيرات مستقلة مثل تبني المعايير، ويعتقد الباحث أن دخولها كمتغيرات معدلة كان أفضل لأنه عدل من اتجاه العلاقة بين تبني المعايير وتأخر تقرير مراقب الحسابات وجعلها إيجابية بما يتفق مع الدراسات السابقة.

٥/٦/٢/٥/٧- تحليل الحساسية *Sensitivity Analysis*

يُستخدَم تحليل الحساسية *Sensitivity Analysis* كمنهجية لتقييم قوة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسي وبيان مدي إختلاف إفتراضاته عن نتائج التحليل الأساسي، وذلك من خلال إختلاف طرق قياس المتغيرات الرئيسية ويسمي *One at a time Sensitivity Measures* ، أو إختلاف حجم العينة ويسمي بالتحليل العاملي *Factorial Analysi* ، أو إختلاف الفترة الزمنية ويسمي بتحليل الحساسية التفاضلي*Differential Sensitivity Analysis*. *(Saltelli et al.,2004)*

ويري الباحث إمكانية إجراء تحليل الحساسية بإختلاف طرق القياس هو الأنسب للبحث الحالي، ولذا فقد تم إعادة تشغيل النماذج المستخدمة لاختبار فروض البحث أعتماداً علي طرق قياس بديلة لقياس المتغيرات، وتحديداً المتغير التابع والمتعلق بفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكان قد تم قياسه وفقاً للتحليل الأساسي بإستخدام عدد الايام بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة، ليتم إعادة قياسه في ظل تحليل الحساسية باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية وحتي تاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة وذلك قياسا علي *(Fodio et al.,2015)*.

وتم إجراء تحليل الحساسية بالأعتماد علي نفس نماذج الإنحدار السابقة رقم(1)، (2)، (3)، (4) لاختبار فروض البحث، في ظل القياس البديل للمتغير التابع كالتالي:

$$LN(ARL) = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \varepsilon \quad ⑥$$

$$LN(ARL) = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 ACEI + \beta_6 (IFRS * ACEI) + \varepsilon \quad ⑦$$

$$LN(ARL) = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 AUQ + \beta_6 (IFRS * AUQ) + \varepsilon \quad ⑧$$

$$LN(ARL) = \beta_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 ENDY + \beta_5 ACEI + \beta_6 (IFRS * ACEI) + \beta_7 AUQ + \beta_8 (IFRS * AUQ) \quad ⑨$$

حيث، *LN(ARL)* : تشير إلي المتغير التابع (فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات) والمقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد أيام فترة المراجعة.

يظهر جدول رقم (١٠) نتائج اختبار الفروض *(H_1، H_2، H_3، H_4)* في ظل تحليل الحساسية والتحليل الأساسي:

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار في ظل التحليل الاساسي وتحليل الحساسية

النموذج	في ظل التحليل الاساسي (ARL= N)		في ظل تحليل الحساسية (ARL= LN)	
الفرض الأول H_1				
Variables	β	Sig	β	Sig
IFRS	- 6.458	0.011	-0.02787532	0.0099
Size	8.298	0.000	0.03205497	0.0000
LEV	6.364	0.022	0.04045517	0.0006
ENDY	- 9.314	0.001	-0.05265932	0.0000
R^2	0.099		0.1047	
F	10.786	0.000	13.887	0.000
نتيجة اختبار الفرض	تم رفضه		تم رفضه	
الفرض الثاني H_2				
Variables	β	Sig	β	Sig
IFRS	14.64056	0.0939	0.088475	0.0949
Size	2.571869	0.0906	0.01583211	0.0857
LEV	5.558385	0.0050	0.03176744	0.0081
ENDY	-8.052631	0.0001	-0.04846347	0.0001
ACEI	32.86316	0.0002	0.2101622	0.0001
IFRS*ACEI	-24.71984	0.0286	-0.1486462	0.0299
R^2	0. 1251		0.1302	
F	11.270	0.000	11.804	0.000
نتيجة اختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله	
الفرض الثالث H_3				
Variables	β	Sig	β	Sig
IFRS	0.4161524	0.9084	0.001139269	0.9584
Size	3.304153	0.0314	0.01989716	0.0317
LEV	6.181311	0.0018	0.03563352	0.0028
ENDY	-7.634891	0.0003	-0.04553229	0.0003
AUQ	8.30333	0.0108	0.0544335	0.0056
IFRS*AUQ	-6.150811	0.1375	-0.03523101	0.1585
R^2	0.1128		0.1183	
F	10.786	0.000	10.576	0.000
نتيجة اختبار الفرض	تم رفضه		تم رفضه	
الفرض الرابع H_4				
Variables	β	Sig	β	Sig
IFRS	28.89131	0.0446	0.1749469	0.0435
Size	2.882061	0.0629	0.01713856	0.0664

LEV	*5.096936*	*0.0103*	*0.0301395*	*0.0118*
ENDY	*-8.823833*	*0.0000*	*-0.05180241*	*0.0001*
ACEI	*-11.74616*	*0.0786*	*0.3738532*	*0.0007*
*IFRS*ACEI*	*11.70532*	*0.0527*	*-0.3362114*	*0.0443*
AUQ	*62.62314*	*0.0007*	*-0.06487095*	*0.1069*
*IFRS*AUQ*	*-55.16727*	*0.0468*	*0.07349505*	*0.2334*
R^2	*0.1306*		*0.1343*	
F	*8.842*	*0.000*	*9.131*	*0.000*
نتيجة اختبار الفرض	*تم قبوله جزئيا*		*تم قبوله جزئيا*	

كانت معنوية اختبار F أقل من 5% للنماذج في حالة الفروض الأربع في حالة تحليل الحساسية، كما في حالة التحليل الأساسي، مما يعني صلاحية كافة النماذج لاختبار العلاقات محل الدراسة، كما تشير نتائج جدول رقم (١٠) السابق إلي الاتي:

- فيما يتعلق بالفروض الأربع السابقة، وبالرجوع للجدول السابق يتضح أن قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يوضح المقدرة التفسيرية لكل نموذج علي حده، زادت في ظل نموذج تحليل الحساسية للفروض الأربع عنه في حالة التحليل الأساسي، رغم صغر القوة التفسيرية لها.

- فيما يتعلق بالفرض الأول (H_1) والخاص بالتأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات فقد كان له تأثير سلبي معنوي علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في حالة كل من تحليل الحساسية، والتحليل الاساسي. وعليه تم رفض الفرض الأول (H_1) بنموذج تحليل الحساسية، والنموذج الأساسي للدراسة.

- فيما يتعلق بالفرض الثاني (H_2) والقائل بأن التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يختلف بإختلاف فعالية لجان المراجعة، فنجد أن متغير فعالية لجان المراجعة بشكل منفرد له تأيثر إيجابي معنوي، أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين فعالية لجان المراجعة وتبني معايير التقرير المالي الدولية، فله تأثير سلبي معنوي علي العلاقة محل الدراسة في حالة كل من تحليل الحساسية، والتحليل الاساسي. وعليه تم قبول الفرض الثاني (H_2) بنموذج تحليل الحساسية، والنموذج الأساسي للدراسة.

- فيما يتعلق بالفرض الثالث (H_3) والقائل بأن التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يختلف بإختلاف جودة المراجعة، فنجد أن متغير جودة المراجعة بشكل منفرد له تأيثر إيجابي معنوي ، أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين جودة المراجعة وتبني معايير التقرير المالي الدولية، فله تأثير سلبي غير معنوي علي العلاقة محل الدراسة في حالة كل من تحليل الحساسية، والتحليل الأساسي. وعليه تم رفض الفرض الثالث (H_3) بنموذج تحليل الحساسية، والنموذج الأساسي للدراسة.

- فيما يتعلق بالفرض الرابع (H_4) والقائل بأن التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات يختلف بإختلاف فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة معا، فنجد أن متغير فعالية لجان المراجعة بشكل منفرد له تأثير ايجابي معنوي في ظل تحليل الحساسية والذي أختلف عن التحليل الأساسي حيث يوجد له تأثير سلبي غير معنوي، أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين فعالية لجان المراجعة وتبني معايير التقرير المالي الدولية، فنجد أن له تأثير سلبي معنوي في ظل تحليل الحساسية والذي إختلف عن التحليل الأساسي حيث يوجد له تأثير إيجابي غير معنوي علي العلاقة محل الدراسة. بينما نجد أن متغير جودة المراجعة بشكل منفرد له تأثير سلبي غير معنوي في ظل تحليل الحساسية والذي إختلف عن التحليل الأساسي حيث يوجد له تأثير إيجابي معنوي، أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين جودة المراجعة وتبني معايير التقرير المالي الدولية فنجد أن له تأثير إيجابي غير معنوي في ظل تحليل الحساسية والذي إختلف عن التحليل الأساسي حيث يوجد له تأثير سلبي معنوي علي العلاقة محل الدراسة. وعليه تم قبول الفرض الرابع (H_4) جزئيا بنموذج تحليل الحساسية، والنموذج الأساسي للدراسة.

ومما سبق يري الباحث أن نتائج الفروض في ظل تحليل الحساسية عندما تم قياس المتغير التابع بدلاله اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة لم تختلف عنها في ظل التحليل الاساسي عندما تم قياس نفس المتغير بدلاله عدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة، وهو ما يؤكد علي دقة ومتانة نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي.

٦/٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

فيما يتعلق بنتائج البحث ، توصل البحث إلي النتائج التالية:

- خلص البحث في شقه النظري إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وذلك بسبب تعقد المعايير وأعتماد كثير منها علي مفاهيم ومقاييس القيمة العادلة وكذلك أعتمادها علي أساس المبادئ مما زاد من الحكم الشخصي وترتب علي ذلك بذل مراقب الحسابات المزيد من الجهد في عملية المراجعة للإلتزام بهذه المعايير والذي نتج عنه طول فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. إلا أن البحث في شقه التطبيقي خلص إلي وجود تأثير سلبي معنوي لتبني معايير IFRS في مصر عام ٢٠١٥ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات ويرجع الباحث ذلك إلي عدم وجود اختلافات جوهرية في نسخة المعايير الجديدة عن سابقتها وكذلك عدم تدوير شريك المراجعة بالإضافة إلي عدم إدراك الادارة للطرق والخيارات المحاسبية التي يمكن من خلالها التلاعب في القوائم المالية واخيرا وجود فترة انتقالية كافية بين تبني المعايير وتطبيقها مما يسهل من عمل مراقب الحسابات وإنهاء فترة المراجعة في أقل وقت.
- خلص البحث في شقه النظري والتطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لمتغيري حجم الشركة ومستوي الرفع المالي علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، ويمكن تفسير تلك العلاقة بأن الشركات كبيرة الحجم تزداد وتتعقد عملياتها مما يتطلب من المراجع بذل مزيد من الجهد في عملية المراجعة مقارنة بالشركات صغيرة الحجم وكذلك الشركات التي لديها مستويات مرتفعة من الرفع المالي تستغرق وقتا أطول فى عملية المراجعة للتأكد من شروط المديونية ومدي تعرض الشركة لمخاطر الافلاس وكلاهما يؤدي لزيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، بينما خلص البحث في شقة التطبيقي إلي وجود تأثير سلبي معنوي لمتغير تاريخ نهاية السنة المالية علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وهو ما لا يتفق مع ما خلص إليه الشق النظري.
- خلص البحث في شقه التطبيقي إلي أن الأثر التفاعلي لمتغير فعالية لجان المراجعة له تأثير سلبي معنوي، علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، ويرجع ذلك إلي أن الشركات التي لديها لجان مراجعة يتوافر في أعضائها الخبرة المالية وتقوم بإختصاصاتها، كمتابعة الآليه المناسبة لمراجعة القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية ومتابعة فعالية تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة والذي سوف يساعد مراقبي الحسابات في عملية المراجعة مما يؤدي إلي اصدار تقرير مراقب الحسابات في الوقت المناسب.

- خلص البحث في شقه التطبيقي إلي أن الاثر التفاعلي لمتغير جودة المراجعة له تأثير سلبي غير معنوي، علي العلاقة محل الدراسة. وقد يرجع إنخفاض فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية للشركات التي يقوم بمراجعتها مكاتب مراجعة متخصصة في القطاع الصناعي للشركة مقارنة بمكاتب المراجعة غير المتخصصة في القطاع الصناعي للشركة، أن مكاتب المراجعة المتخصصة في قطاع صناعي معين يكون لديها من الخبرة والمهارة والادوات التي تمكنها من فهم اسرع للنظم المحاسبية ومتطلبات أنظمة التقارير المالية واكتشاف الأخطاء الهامة مقارنة بمكاتب المراجعة غير المتخصصة.

وعليه ، يوصي الباحث بالاتي:

- تعديل معايير التقارير المالية الدولية بما يلائم بيئة التقارير المالية فى مصر بمعني عمل تكييف للمعايير Adapting وليس تبني للمعايير Adoption وذلك لزيادة الأثر الإيجابى لهذه المعايير علي تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.
- إصدار دليل تفسيرى لمعايير المحاسبة المصرية لمعالجة تعقد المعايير وتقليل إستخدام الحكم الشخصي فى تفسيرها مما يؤدي إلي تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.
- أن تقوم الشركات، كل حسب قطاعها الصناعي، بتخفيض فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات من خلال مراجعة قوائمها المالية لدى مكاتب المراجعة المتخصصة صناعيا في المراجعة لامتلاكها الادوات والخبرات اللازمة لذلك مما يؤدي إلى الإفصاح عن تقاريرها المالية فى التوقيت المناسب.
- أن تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بمتابعة مدي توافر متطلبات تفعيل لجان المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة لما لها من دور حيوي في تعزيز وتحسين وقتية التقارير المالية.
- أن تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بتخفيض فترة الإفصاح عن التقارير المالية من (٩٠) من تاريخ نهاية السنة المالية يوماً إلى (٦٠) يوماً لتتوافق مع متطلبات المنظمات المهنية الدولية مما ينعكس إيجابياً على كفاءة المعلومات فى سوق الأوراق المالية المصرى.
- أن يكون هناك الزام من الهيئة العامة للرقابة المالية للشركات المقيدة بالبورصة بشكل ونماذج موحدة للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية بما يسهل من مهمة عمل مراقب الحسابات واصدار تقريره في وقت اقل.

وأخيراً، فيما يتعلق بمجالات البحث المقترحة، فإن الباحث يقترح المجالات البحثية التالية:

- أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٩ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات- دراسة تجريبية.
- إطار مقترح للعوامل الداخلية والخارجية المحددة لفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات - دراسة تطبيقية.
- أثر الخصائص التشغلية للشركة علي العلاقة بين جودة وظيفة المراجعة الداخلية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات- دراسة تطبيقية.
- أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر علي ملاءمة وقابلية القوائم المالية للمقارنة- دراسة تطبيقية.
- أثر جودة الرقابة الداخلية وتبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات- دراسة تطبيقية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- الصيرفي، أسماء أحمد (٢٠١٧): نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة-دراسة تطبيقية مقارنة ، **مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA تجارة بني سويف**، العدد الثاني ص : ١- ٢٨ .
- السيد، محمد صابر حموده (٢٠١٨) " أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع – دراسة تطبيقية" **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية (قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الاسكندرية)**، العدد الأول ، المجلد الثاني ، يونيه، ص: ٢٤٧-٣٠٩
- زكي، نهي محمد، ٢٠١٨، **أثر جودة المراجعة الخارجية علي الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية** : دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- طلخان، السيدة مختار عبدالغني (٢٠١٧)، **أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.
- فرج، هاني خليل (٢٠١٩) " أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧" **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية (قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الاسكندرية)**" العدد الثاني ، المجلد الأول ، مايو ؛ ص:١٠٩-١٧٢
- محمد، سامي حسن علي (٢٠١٦): إطار مقترح لقياس وتفسير التاثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة علي تاخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة : دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبي تجارة عين شمس** ، المجلد (٢٠) ، العدد الأول ، ابريل ، ص : ٣٠٣ – ٣٥٢.
- نمير، أمينة رمضان محمد (٢٠١٧): تأثير مستوي خطر أعمال مراقب الحسابات علي علاقة مستوي هذا الخطر بمدي تاخير أصدار تقرير المراجعة : دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، **مجلة البحوث المحاسبية (كلية التجارة جامعة طنطا)**، العدد الأول، يونيو، ص : ٣٣٨ – ٣٩٢.

ثانيا:المراجع الاجنبية

- *Afify, H. A. E. (2009). Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt.* ***Journal of Applied Accounting Research****, 10(1), 56-86.*
- *Ahmed, M. I., & Che-Ahmad, A. (2016). Effects of corporate governance characteristics on audit report lags.* ***International Journal of Economics and Financial Issues****, 6(7S), 159-164.*
- *Alanezi, F. S., & Albuloushi, S. S. (2011). Does the existence of voluntary audit committees really affect IFRS-required disclosure? The Kuwaiti evidence.* ***International Journal of Disclosure and Governance****, 8(2), 148-173*
- *Alfraih, M. M. (2016). Corporate governance mechanisms and audit delay in a joint audit regulation.* ***Journal of Financial Regulation and Compliance****, 24(3), 292-316.*
- *Al-Ghanem, W., & Hegazy, M. (2011). An empirical analysis of audit delays and timeliness of corporate financial reporting in Kuwait.* ***Eurasian Business Review****, 1(1), 73-90.*
- *Alkhatib, K., & Marji, Q. (2012). Audit reports timeliness: Empirical evidence from Jordan.* ***Procedia-Social and Behavioral Sciences****, 62, 1342-1349.*
- *Al-Qublani, A. A. M. (2016). Audit committee characteristics and audit report lag in Malaysia* ***(Doctoral dissertation, Universiti Utara Malaysia).***
- *Amirul, S. M., & Salleh, M. F. (2014). Convergence to IFRs and audit report lag in Malaysia.* ***Research Journal of Finance and Accounting****, 5(23).*
- *Basuony, M. A., Mohamed, E. K., Hussain, M. M., & Marie, O. K. (2016). Board characteristics, ownership structure and audit report lag in the Middle East.* ***International Journal of Corporate Governance****, 7(2), 180-205.*
- *Bills, K. L., Jeter, D. C., & Stein, S. E. (2014). Auditor industry specialization and evidence of cost efficiencies in homogenous industries.* ***The Accounting Review****, 90(5), 1721-1754.*
- *Bonsón-Ponte, E., Escobar-Rodríguez, T., & Borrero-Domínguez, C. (2008). Empirical analysis of delays in the signing of audit reports in Spain.* ***International journal of auditing****, 12(2), 129-140.*

- *Brown, P. (2013). Some observations on research on the benefits to nations of adopting IFRS.* ***The Japanese Accounting Review****, 3(2013), 1-19.*
- *Bryce, M., Ali, M. J., & Mather, P. R. (2015). Accounting quality in the pre-/post-IFRS adoption periods and the impact on audit committee effectiveness—Evidence from Australia.* ***Pacific-Basin Finance Journal****, 35, 163-181.*
- *Che-Ahmad, A., & Abidin, S. (2008). Audit delay of listed companies: A case of Malaysia.* ***International business research****, 1(4), 32-39.*
- *Dao, M., & Pham, T. (2014). Audit tenure, auditor specialization and audit report lag.* ***Managerial Auditing Journal****, 29(6), 490-512.*
- *DeBoskey, D. G., & Jiang, W. (2012). Earnings management and auditor specialization in the post-sox era: An examination of the banking industry.* ***Journal of Banking & Finance****, 36(2), 613-623.*
- *Diana, P. (2018). Internal and External Determinants of Audit Delay: Evidence from Indonesian Manufacturing Companies.* ***Acc. Fin. Review****, 3(1), 16-25.*
- *Ebrahim, A., & Fattah, T. A. (2015). Corporate governance and initial compliance with IFRS in emerging markets: The case of income tax accounting in Egypt.* ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation****, 24, 46-60.*
- *Eghliaow, S. M. (2013). An empirical examination of the determinants of audit report delay in Libya* ***(Doctoral dissertation, Victoria University).***
- *Elijah, A. (2015). Corporate attributes and audit delay in emerging markets: empirical evidence from Nigeria.* ***International Journal of Business and Social Research****, 5(3), 01-10.*
- *Farag, M. (2017). The impact of accelerated filing requirements on meeting audit report deadlines.* ***Accounting Research Journal****, 30(01), 58-72.*
- *Fodio, M. I., Oba, V. C., Olukoju, A. B., & Zik-rullahi, A. A. (2015). IFRS adoption, firm traits, and audit timeliness: Evidence from Nigeria.* ***Acta Universitatis Danubius.*** *Œconomica, 11(3).*
- *Fox, A., Hannah, G., Helliar, C., & Veneziani, M. (2013). The costs and benefits of IFRS implementation in the UK and Italy.* ***Journal of Applied Accounting Research****, 14(1), 86-101.*
- *Habib, A. (2013). A meta-analysis of the determinants of modified audit opinion decisions.* ***Managerial Auditing Journal****, 28(3), 184-216.*

- *Habib, A. (2015). The New Chinese Accounting Standards and Audit Report Lag.* ***International Journal of Auditing****, 19(1), 1-14.*
- *Habib, A., & Bhuiyan, M. B. U. (2011). Audit firm industry specialization and the audit report lag.* ***Journal of international accounting, auditing and taxation****, 20(1), 32-44.*
- *Hanefah, H. M. M., & Singh, J. (2012). Convergence towards IFRS in Malaysia: Issues, challenges and opportunities.* ***International Journal of Business, Economics and Law****, 1(2), 85-91.*
- *Hassan, Y. M. (2016). Determinants of audit report lag: evidence from Palestine.* ***Journal of Accounting in Emerging Economies****, 6(1), 13-32.*
- *Khamis, A. M. (2016). Perception of Preparers and Auditors on New Revenue Recognition Standard (IFRS 15): Evidence from Egypt.* ***Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis****, 3(2), 1-18.*
- *Khlif, H., & Samaha, K. (2014). Internal Control Quality, Egyptian Standards on Auditing and External Audit Delays: Evidence from the Egyptian Stock Exchange.* ***International Journal of Auditing****, 18(2), 139-154.*
- *Krishnan, J., & Lee, J. E. (2009). Audit committee financial expertise, litigation risk, and corporate governance. Auditing:* ***A Journal of Practice & Theory****, 28(1), 241-261*
- *Lee, H. Y., Mande, V., & Son, M. (2009). Do lengthy auditor tenure and the provision of non-audit services by the external auditor reduce audit report lags?.* ***International Journal of Auditing****, 13(2), 87-104.*
- *Lestari, S. Y., & Nuryatno, M. (2018). Factors affecting the audit delay and its impact on abnormal return in Indonesia Stock Exchange.* ***International Journal of Economics and Finance****, 10(2), 48-56.*
- *Mihai, S., Ionascu, M., & Ionascu, I. (2012). Economic benefits of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption in Romania: Has the cost of equity capital decreased?.* ***African Journal of Business Management****, 6(1), 200-205.*
- *Mnif Sellami, Y., & Borgi Fendri, H. (2017). The effect of audit committee characteristics on compliance with IFRS for related party disclosures: Evidence from South Africa.* ***Managerial Auditing Journal****, 32(6), 603-626Segbefia, P. A. (2016).*
- *Mohammed, I. A., Safinaz, T. P. I., Che-Ahmad, A., & Malek, M. (2018). IFRS adoption and audit delay: The role of shareholders in the audit*

committee. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, *8(1), 325.*

- *Morris, R. D., Gray, S. J., Pickering, J., & Aisbitt, S. (2013). Preparers' perceptions of the costs and benefits of IFRS: Evidence from Australia's implementation experience.* ***Accounting Horizons***, *28(1), 143-173.*
- *Naimi, M., Nor, M., Rohami, S., & Wan-Hussin, W. N. (2010). Corporate governance and audit report lag in Malaysia. Corporate Governance and Audit Report Lag in Malaysia (October 20, 2010).* ***Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance***, *6(2).*
- *Nurparida, S. (2018, September). Influence of firm size, Audit Opinio, Size of Audit Firm and Liquidity to Audit Delay (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed on the Indonesian Sharia Stock Index 2011-2016).* ***In Proceedings*** *(Vol. 1, No. 1).*
- *Pizzini, M., Lin, S., & Ziegenfuss, D. E. (2014). The impact of internal audit function quality and contribution on audit delay. Auditing:* ***A Journal of Practice & Theory***, *34(1), 25-58.*
- *Putra, R., Sumadi, S., & Pratiwi, B. Y. (2018). Moderation Effect of firm Size and audit Complexity on The influence of internal auditor on audit delay. Asia-Pacific* ***Management Accounting Journal***, *13(2), 201-215.*
- *Rochmah Ika, S., & Mohd Ghazali, N. A. (2012). Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence.* ***Managerial Auditing Journal***, *27(4), 403-424.*
- *Rusmin, R., & Evans, J. (2017). Audit quality and audit report lag: case of Indonesian listed companies.* ***Asian Review of Accounting***, *25(2), 191-210.*
- *Sawan, N., & Alsaqqa, I. (2013). The advantages and the challenges of adopting IFRS into UAE stock market.* ***International Journal of Business and Management***, *8(19), 1-23.*
- *Segbefia, P. A. (2016). Audit report lag, international financial reporting standards (IFRS) and corporate governance in Ghana* ***(Doctoral dissertation, University of Ghana).***
- *Saltelli, A., Tarantola, S., Campolongo, F., & Ratto, M. (2004). Sensitivity analysis in practice: a guide to assessing scientific models. Chichester, England.*
- *Sultana, N., Singh, H., & Van der Zahn, J. L. M. (2015). Audit committee characteristics and audit report lag.* ***International Journal of Auditing***, *19(2), 72-87.*

- *Rochmah Ika, S., & Mohd Ghazali, N. A. (2012). Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence.* ***Managerial Auditing Journal****, 27(4), 403-424.*
- *Suryanto, T. (2016). Audit delay and its implication for fraudulent financial reporting: a study of companies listed in the Indonesian stock exchange.* ***European Research Studies****, 19(1), 18.*
- *Vuko, T., & Čular, M. (2014). Finding determinants of audit delay by pooled OLS regression analysis.* ***Croatian Operational Research Review****, 5(1), 81-91.*
- *Walker, A., & Hay, D. (2013). Non-audit services and knowledge spillovers: an investigation of the audit report lag.* ***Meditari Accountancy Research****, 21(1), 32-51.*
- *Zerni, M. (2012). Audit partner specialization and audit fees: Some evidence from Sweden.* ***Contemporary Accounting Research****, 29(1), 312-340.*